تطوير مقياس معامل جيني كمؤشر تحليلي لاتجاهات سياسة التنمية الاقتصادية

(بالتطبيق علـــى الاقتصاد المصـري)

محمد محمود عطوة يوسف *

مقدمة

ينظر إلى النمو الاقتصادي باعتباره الزيادة في الدخل أو الناتج القومي الحقيقي أو نصيب الفرد منهما ، ويمكن أن يتحقق هذا النمو بشكل تلقائي أو بتدخل من قبل الدول وهى تحاول إحداث التنمية الاقتصادية ، والتي ينظر إليها بأنها تغيرات هيكلية شاملة على المستوى الاقتصادي والاجتماعي والسياسي ، وتتجسد في : زيادة إسهام قطاع الصناعة في الناتج القومي ، والتحضر ، ومشاركة المـــواطنين من أبناء الدولة نفسها في عملية التغيرات الهيكلية ، وإحســاسهم بالذات (تحقيق الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية) .

ويشير الباحث إلى أن البنك الدولي والذي ناصر النمو الاقتصادي كهدف للتنمية في الثمانينيات من القرن العشرين ، قد انضم إلى كثير من الملاحظين الذين ينظرون إلى عملية التنمية بمنظور أوسع وأشمل، وذلك في تقريره الصادر في ١٩٩١م عن التنمية في العالم عندما أكد قائلا : إن التحدي في التنمية هو تحسن جودة الحياة ، خاصة في دول العالم الفقيرة . فجودة أفضل ، تفضل بشكل عام عن مجرد تحقيق دخول أعلى ، ولكنها تستلزم جهودا أكثر بكثير من ذلك[1] . وكما ذكر " 2006 M.Todaro " فان التنمية يجب أن ينظر إليها على أنها عملية متعددة الأبعاد تتضمن تغيرات رئيسية في الهياكل الاجتماعية ، وأساليب حياتية شائعة، وهيئات قومية، بالإضافة إلى دفع عجلة النمو الاقتصادي ، وتقليل عدم المساواة، وأخيرا اجتثاث الفقر وإبادته . وباختصار، في فترة السبعينيات ، أعيد تعريف التنمية الاقتصاديـــة

د.محمد محمود عطوة يوسف : استاذ ورئيس قسم الاقتصاد - كلية التجارة- جامعة المنصورة.

في صورة تقليل أو إزالة الفقر، وعدم المساواة والبطالة في إطار اقتصاد يرفع شعار " إعادة التوزيع مع النمو " ، ولقد أصبح شعارا شائعا وعاما . وتشير نتائج بعض الدراسات إلى وجود علاقة عكسية بين توزيع الدخل والنمو الاقتصادي ، ولكنها تبدو وكأنها علاقة غير خطية ، ومعقدة وديناميكية[٢] .

ويطرح الباحث السؤال التالي : هل يمكن أن يؤدى النمو أو التنمية إلى تحسين الظروف المعيشية للمواطنين في الدولة ؟ وإذا كان الأمر كذلك فإلى أي مدى وبأية طريقة أو وسيلة ، وإذا لم يكن هناك تحسن سريع ، فما هي أنواع التغير في أنماط التنمية وعمليتها التي يمكن أن تحسن من تلك النتيجة ، وكيف يمكن أن يحدث ذلك ؟ وعلى الرغم من أن النمو والتنمية الاقتصادية ضروريان لتحقيق الظروف اللازمة لتحسين الرفاهية المادية لأكبر عدد من الناس ، إلا إنهما ليسا كافيين وحدهما لتحقيق ذلك[٣] . وهناك بعض الأسباب التي تؤكد على أن ارتفاع نصيب الفرد من الناتج القومي الحقيقي أو الدخل الفردي الحقيقي لا يعنى بالضرورة دخلا أعلى لجميع المواطنين أو حتى أغلبهم . وتتمثل هذه الأسباب في : (١) قد تشجع حكومات بعض الدول التنمية الاقتصادية ليس فقط من أجل رفاهية مواطنيها ، لكن في بعض الأحيان وبالدرجة الأولى ، من أجل قوة ومجد الدولة وحكامها . (٢) قد توجه الموارد على نحو مكثف لمزيد من النمو ، بما يؤجل مكاسب الاستهلاك المحسوسة إلى فترات لاحقة ، وإذا استمرت عملية الاستثمار على هذا النحو (سياسات التنمية) فإن تأجيل الاستهلاك هذا سوف يستمر إلى أجل طويل ، وقد يصل إلى حد الجوع . (٣) قد يتزايد الدخل والاستهلاك فعلا لكن معظم الفوائد يحصل عليها الأغنياء دون الطبقة الفقيرة[٤] .

لكن ما هو الشرط الضروري والشرط الكافي في كل من النمو والعدالة ؟ بمعنى : (١) هل هدف العدالة في توزيع الدخل يمثل الشرط الضروري في عملية التنمية ، بينما النمو يمثل الشرط الكافي ؟ وبعبارة أخرى هل تم صياغة سياسات التنمية مركزة على عدالة التوزيع أولا ثم النمو أو النمو ثم عدالة التوزيع ؟ (٢) وماهى مصادر النمو ودورها في تحقيق الشرط الضروري والكافي وفقا لصياغة أولويات أهداف التنمية . حيث إن التفاوت في توزيع الدخل لم يكن فقط أعلى بصفة عامه بين الدول الفقيرة عنها في الدول الغنية ولكن إضافة إلى ذلك : (أ) إن التفاوت كان يتزايد بوضوح في كثير من الدول النامية . (ب) إن أغلبية المجتمع في بعض الدول لا تستفيد بالمرة من التنمية . (ج) يدعي بعض مفكري التنمية بان الفقراء في الواقع قد صاروا أسوأ مما كانوا .

ويقودنا هذا الاتجاه إلى التأكيد على أن أهداف التنمية لا تلعب وحدها دورا في الوصول إلى النتائج المستهدفة ، بينما لمصادر النمو دور أصيل في ذلك ، ويشير إلى ذلك الكتابات الحديثة في نظريات التنمية الاقتصادية والذي بدأها **رومر ولو كاس** في دراستها عن أسس التحليل النظري لنماذج النمو الداخلي. وتعد هذه النماذج التي تظهر أن دور رأس المال ، بما في ذلك رأس المال البشري ،اكبر مما تقيسه النماذج المبينة في إطار النمو النيوكلاسيكي الذي قدمه **سولو**[٥] . حيث ترى نماذج النمو الداخلي أن الاستثمار سواء في شكل تراكم لرأس المال المادي أو لرأس المال البشرى تصاحبه وفورات خارجية موجبة ، إذ أن الاستثمار لا يرفع من القدرة الإنتاجية للمنشأة أو العاملين فيها فقط ، ولكن يرفع من القدرة الإنتاجية للمنشآت الأخرى والعاملين الآخرين ذوى العلاقة بهذه المنشأة عن طريق نشر المعرفة والأثر الايجابي لما ينتج عن هذه المنشأة من تطور في الفن التكنولوجي المستخدم فيها ومستحدثات تكنولوجيا الإنتاج ، والإبداع التقني ، ويذهب **"رومر و لوكاس"** إلى انه إذا ما كانت الوفورات الخارجية الايجابية كبيرة فان هذا يقتضى مراجعة النصيب المحسوب لدخل رأس المال بالنسبة للدخل الكلي بما قد يصل إلى أربعة أمثال ما تقدره طرق الحساب التقليدية ، وفقا للدخل النيوكلاسيكي في تحليل النمو، ولقد دفعت هذه الأفكار الجديدة في الثمانينيات إلى توجيه عدد كبير من الاقتصاديين ودراستهم للبحث من جديد في نظرية النمو الاقتصادي والتعرف تطبيقيا على محددات هذا النمو .

وعلى الرغم من تركيز الاتجاهات الحديثة في نظريات النمو ومحدداتها على مستوى المعيشة ، إلا أن هذه النظريات لم تربط بين مصادر النمو الاقتصادي وتوزيع الدخل القومي كمؤشر لتحقيق العدالة والتي تمثل احد الشروط لرفع مستوى معيشة الأفراد، كذلك لم تحدد هذه النظريات أي من النمو أو العدالة كشرط ضروري أو شرط كافي، وهذا ما أشار إليه "ميشيل **تودارو**" في كتابه السابق الإشارة إليه ، تحت عنوان الشروط الضرورية في مواجهة الشروط الكافية لرفع مستوى معيشة الأفراد والقضاء على الفقر ، وتحاول الدراسة طرح هذا الاتجاه في دراسة نظريات النمو من خلال الربط بين مصادر النمو في القطاعات الاقتصادية وعدالة توزيع الدخل ، الأمر الذي يفرض علينا تحديد أولويات الشرط الكافي والضروري بين النمو والعدالة ، ومن ثم يلعب معامل جيني دورا محوريا في هذه الدراسة ،ومع تطوير هذا المقياس بما يربط بين اتجاهات مصادر النمو وعدالة التوزيع ، وقد أشار

"جيري .س. ميليدز" فى كتابه "الفقر وعدم المساواة والتنمية" في هذا النطاق لوجود ثلاثة اتجاهات احتمالية لم يحسم أي منها كما يلي :
(١) الاتجاه إلى إثراء نمو القطاع التقليدي ، يحدث نمو وينتج عنه دخل مرتفع ومساواة أكثر نسبيا في توزيع الدخل ودرجة فقر أقل . (٢) الاتجاه إلى إثراء نمو القطاع الحديث ، فإن النمو ينتج عنه دخل مرتفع ومساواة أقل في توزيع الدخل ولا تتغير حالة الفقر . (٣) حالة آرثر لويس ، فإن حالة اتساع نمو القطاع الحديث يؤدى إلى : ارتفاع الدخل المطلق ، انخفاض الفقر المطلق ، ولكن منحنى لورنز سيكون دائما متقاطعا ، لذلك لا نستطيع أن نعطى مؤشرا واضحا ومفهوما للتغيرات في عدم المساواة النسبية[٦] .
و تتمثل مشكلة الدراسة في: (١) الربط بين مصادر النمو في سياسات التنمية وعدالة توزيع الدخل القومي من خلال تطوير مقياس معامل جيني لتحقيق هذا الربط ، (٢) مقارنة أفضلية الشرط الضروري والشرط الكافي في مداخل التنمية بين النمو والعدالة ، بما يقدم تصورا شاملا لصانعي سياسات التنمية عن الآثار التوزيعية والنمو لهذه السياسات بما يتوافق مع الأهداف المصاغة . وسوف تطبق هذه الدراسة على الاقتصاد المصري في النصف قرن الأخير ، والذي شهد برامج تنمية اختلفت في أهدافها وسياساتها وفقا للرؤى السياسية لصانع القرار .
وتهدف الدراسة إلى تطوير مقياس معامل جيني للربط بين مصادر النمو وعدالة التوزيع ، مع تحديد ما هو الشرط الضروري والكافي في عملية التنمية ، النمو أو عدالة توزيع الدخل ، بما يساعد صانعي سياسات التنمية الاقتصادية لصياغة هذه السياسات وفقا لمصفوفة أهدافها ، وتتمثل أهمية البحث في انه يقدم تصوراً جديداً لنماذج النمو يربط بين مصادره وعدالة التوزيع بما يلقى الضوء على الصياغة الدقيقة لأهداف التنمية دون الوقوع في تضارب هذه الأهداف مع النتائج الفعلية ، الأمر الذي يمكن صانعي السياسات الاقتصادية من تجنب الآثار غير المرغوبة لسياستهم ، والحد من السياسات الإصلاحية والتركيز على سياسات مستقرة وملائمة، بما يناسب المناخ الواجب توافره في عملية التنمية . هذا وتنقسم الدراسة إلى جزئين وخاتمة تشمل أهم النتائج والتوصيات ، ويغطى الجزء الأول منها الإطار النظري لها والمتمثل في الاتجاهات الحديثة في نظريات ونماذج النمو الاقتصادي وتطوير معامل جيني وفقا للمنهجية المقترحة ، أما الجزء الثاني فيتمثل في الإطار التطبيقي على الاقتصاد المصري واختبار فرضية كوزنتس من أن معامل جيني يأخذ شكل

الهلال المقلوب وفقا لتطور مراحل النمو الاقتصادي ، وخاصة انه لا يوجد اتفاق على هذا الشكل بين الاقتصاديين .

١- الإطار النظري للدراسة (مصادر النمو وعدالة توزيع الدخل في نظريات ونماذج النمو الاقتصادي)

لقد أدركت الدول النامية أهميه إعادة تحديد أولويات التنمية ، حيث لا تقتصر فقط على تعظيم معدلات النمو في الناتج القومي أو الدخل الفردي بل تتسع هذه الأولويات لتشمل استئصال الفقر وتخفيض الفجوة الواسعة في تباين الدخل ، ومن ثم فان برامج التنمية التي تتسم بالواقعية يظل فيها النمو الاقتصادي هو المكون الأساسي مع هدف القضاء على الفقر وتحسين توزيع الدخل . وعلى ذلك فإن النمو الاقتصادي السريع والعدالة في توزيع الدخل ليسا بالضرورة هدفين متنافرين في أهداف التنمية بل ربما يكونان متكاملين . ولا ننكر وجاهة هذا الحديث عن النمو والعدالة ، لكن علينا أن نطرح فكرا إضافيا لتحسين سياسات التنمية ، يتمثل في البحث عن مصادر النمو ودورها في تحقيق هدف العدالة ، أو تحقيق العدالة أولا في توزيع الدخل بما يحسن من قدرة مصادر النمو ، مع تطوير مقياس معامل جيني ليعكس هذه الاتجاهات ومن ثم يتكون هذا الجزء من الدراسة من ثلاث نقاط :

١- الاتجاهات النظرية لقياس الرفاهية في الفكر الاقتصادي .

٢- الاتجاهات الحديثة في نظريات النمو ومصادرها .

٣- تطوير مقياس معامل جيني .

١/١ - الاتجاهات النظرية لقياس الرفاهية في الفكر الاقتصادي .

لا شك أن المستقبل يحيطه الغموض والظنون والاحتمالات ، ومن ثم أخذت الاتجاهات الحديثة في صياغة سياسات المستقبل وفكرة بناء عدد من السيناريوهات بسبب غياب اليقين ، فضلا عما يكتنف محاولة استطلاع المستقبل من صعوبات وتعقيدات تحتمل التعامل معها بطرق مختلفة ، ومن ثم تمضى معالجتها إلى مسارات مستقبلية متنوعة . ورغم الإيمان بأهمية السيناريوهات في صياغات السياسة الاقتصادية ، نظرا لتشابك العلاقات الاقتصادية وتعقدها وعدم القدرة اليقينية على استمرارها بوصفها الموصوف في بداية صياغات السياسة ، إلا أن السيناريوهات لابد أن يكون لها قواعد نظرية حاكمة وأهداف واضحة الصياغة[٧] ، الأمر الذي يفرض علينا في هذه الدراسة مناقشة مفهوم ومقاييس الرفاهية الاقتصادية في الفكر الاقتصادي بما يمكننا من الوصول إلى حدود علمية يمكن قياسها بما يتوافق مع هدف الدراسة . واستخدام فكرة الرفاهية لا يعنى الحديث عن اقتصاديات ذات

مستويات استهلاكية عالية ، ولكنها تستخدم كمؤشر للنمو الاقتصادي وخاصة أنها أصبحت ضمن تحديد مستويات التقدم والتخلف الاقتصادي بين الدول ، بالإضافة إلى أن الرفاهية فكرة نسبية تختلف من مجتمع إلى آخر على الرغم من أن قياساتها وحدودها واحدة .

١/١/١ الرفاهية الاقتصادية كمؤشر للنمو في التحليل الاقتصادي .

ترتبط كلمة الرفاهية بالسعادة ورغد العيش ، وقد حاول **بيجو** أن يحلل مجال دراسة اقتصاديات الرفاهية وعرفها بأنها ذلك الجزء من الرفاهية الاجتماعية الذي يتناوله المقياس النقدي بطريق مباشر أو غير مباشر . ويفترض (بيجو) أن الزيادة في الرفاهية الاقتصادية تؤدى إلى الزيادة في الرفاهية العامة ، وقد استخدم في تحليله فكرة (صافى الناتج الاجتماعي) وهى تتضمن إمكانية تجميع إشباع الأفراد . وقدم فكرتين دراسيتين: (١) حجم الدخل القومي . (٢) توزيع الدخل القومي . وذلك للدلالة على الرفاهية الاقتصادية الكلية ، وتنطوي الفكرة الأولى على أن أية زيادة في الدخل القومي الكلى للمجتمع تؤدى إلى الزيادة في الرفاهية الاقتصادية ، شريطة أن نصيب الفقراء من هذا الدخل لا ينقص عما كان عليه قبل الزيادة ، أما عن الفكرة الثانية وتشير إلى أن تغيرات توزيع الدخل القومي لصالح الفقراء سوف تؤدي أيضا إلى زيادة الرفاهية الاقتصادية . غير أن بيجو يضمن نظريته فكرة أساسية معينة ، وهى مجموعة من الشروط الحدية في الإنتاج[٨] .

ويقدم **رادوميزلر** تحليله عن الرفاهية بتقديم فكرتين إضافيتين إلي ما قدمه **"بيجو"**: **الأولي** : عن تقرير وضع دراسة الرفاهية الاقتصادية وما إذا كانت دراسة تقريريه أم معياريه و يري في هذا الصدد أن كثيرا من الكتاب يخطئون في اعتقادهم بان النظرية الاقتصادية في حد ذاتها متعلقة بوصف ما هو كائن فعلا ، أما الرفاهية الاقتصادية فهي متعلقة بما يجب أن يكون ، و يقرر أن كلا الدراستين دراسة علميه إيجابيه و إن كان هدف الاثنين مختلفا . الثانية : فهو يعتقد أن اقتصاديات الرفاهية لا تنطوي علىّ[٩] معرفة ما يجب علينا أن نؤديه ، بل علي دراسة أسباب الرفاهية أي العوامل التي تؤدي إلي تحقيق قدر أدني من السعادة للإنسان[٩] .

و لما كانت المشكلة الأساسية التي تواجه الدول النامية تتمثل في ضغط سكاني علي مواردها أدي إلى انخفاض في قدرتها الإنتاجية وانخفاض إنتاجية العمل[١٠] ، و من ثم ارتفاع مستويات الفقر لديها، لذا لابد من إضافة معدل النمو السكاني كمؤشر سلبي لانخفاض الرفاهية و معدلات النمو، و من ثم نربط بين معدل نمو الدخل القومي، ومعدل نمو السكان و توزيع الدخل كمؤشر للرفاهية في هذه الدول . هذا و قد اشترط

"بيجو" أن نصيب الفقراء من الدخل القومي لا ينقص عما كان عليه قبل الزيادة في الدخل، و هذا يعني أنه محظور اتخاذ أية تدابير من شأنها أن يجري تمويل بعض الأنشطة من حصيلة الضرائب و الرسوم غير المباشرة التي يقع معظم عبئها علي محدودي الدخل، وما دام اطراد النشاط الإنتاجي هو المولد للزيادة في الدخل ، و أن كثيرا من الدول يعتمد علي حصيلة الرسوم و الضرائب غير المباشرة في تشكيل معظم الإيرادات العامة ، فإنه يمكن القول ، في مثل هذا الوضع ، بأن سوء توزيع الدخل هو - في التحليل النهائي - مبعث الزيادة في الدخل .

ويمثل هذا الطرح في فكر "بيجو" اتجاهات واقعيه في بعض سياسات التنمية التي تأخذها بعض الدول النامية ، مفضلة النمو على توزيع الدخل ، بل تعتمد هذه السياسات علي إعادة توزيع الدخل لصالح الفئات الغنية لتحقيق معدل نمو أعلي ثم تأتي عدالة التوزيع بعد ذلك ، و علينا أن نجمع أفكارنا الآن في النقاط التالية :-

(١) النمو الاقتصادي الذى يعبر عنه بالرفاهية الاقتصادية له شرطان أساسيان: (أ) الزيادة في حجم الدخل القومي (الزيادة في معدل نمو الدخل القومي) . (ب) إعادة توزيع الدخل القومي في صالح الطبقات الفقيرة .

(٢) تحقيق معدلات نمو في الدخل القومي بما يفوق معدل نمو الزيادة السكانية .

(٣) البحث في مصادر النمو ، أمر ضروري لتحقيق الرفاهية الاقتصادية .

(٤) خلق سوء في توزيع الدخل القومي قد يكون مستهدفا لتحقيق زيادة في الدخل القومي أو مصدر زيادة الدخل .

٢/١/١- العلاقة بين النمو الاقتصادي و توزيع الدخل .

هل يعد النمو الاقتصادي شرطا ضروريا للحد من الفقر ؟و هل هو شرط كافي أم يجب أن تصاحب النمو سياسات لإعادة توزيع الدخل لصالح الفئات الفقيرة من المجتمع ؟ و هل بين النمو و التوزيع تأثير متبادل ؟ أثارت هذه التساؤلات جدلا في الأدبيات الاقتصادية في العقدين الأخيرين في محاولة للتوصل إلي السياسات المثلي للحد من الفقر في الدول النامية . فالعلاقة بين النمو و توزيع الدخل و الحد من الفقر متشابكة و تعمل في أكثر من اتجاه ، كما أنها لا تتخذ نموذجا واحدا يمكن تعميمه علي جميع الدول النامية ، بل تحتوي علي معلمات كثيرة تختلف من دوله إلي أخري وتوجب اخذ خصائص الاقتصاد محل البحث في الاعتبار .

ويعرض هذا الجزء بعضا مما توصلت إليه الأدبيات من حقائق نمطية للعلاقة بين هذه المفاهيم الثلاثة : النمو و عدالة التوزيع و الحد من الفقر على المستوى التطبيقي

(١) علاقة النمو بالحد من الفقر : وهى أن للنمو تأثير سلبي قوي علي الفقر . و قد أثبتت التجربة ان البلدان التي حققت أفضل معدلات تقليل الفقر هي ذاتها الدول التي مرت بفترات طويلة من النمو المستمر ، مثل : الصين و فيتنام منذ بدء التسعينيات[١١] . و قد أدت هذه الحقيقة إلي القول بعدم إمكانية الحد من الفقر قبل تحقيق معدل مرتفع من النمو الاقتصادي .

(٢) تأثير عدالة التوزيع علي الفقر : وهذه العلاقة موجبه و يشير ذلك إلي أن سوء التوزيع يزيد من الفقر ، الأمر الذي يرجع إلي عدة عوامل ، منها أن تحسين التوزيع يعني نقل جزء من الموارد من الأغنياء إلي الفقراء ، فيتم إخراج جزء من الفقراء من دائرة هذا الوصف بزيادة دخولهم ، و منها انه إن كان للنمو أثر سالب علي العدالة فإنه بإعادة التوزيع يزول هذا الأثر أو يقل[١٢] .

(٣) العلاقة بين النمو و التوزيع . ليس ثمة علاقة معنوية واضحة بين نمو متوسط الناتج و عدالة التوزيع . ولا يعني ذلك أن النمو ليس له تأثير علي العدالة مطلقا ، و لكن يعني أن النمو يعمل علي رفع العدالة في بعض الدول و علي خفضها في أخري وفقا لخصائص كل دولة علي حدة[١٣] .

٢/١ – مصادر النمو وتوزيع الدخل في الفكري التنموي التقليدي والحديث.

يبحث هذا الجزء من الدراسة في الاتجاهات الفكرية لنظريات ونماذج النمو التقليدية والحديثة عن مصادر النمو وتوزيع الدخل ، والعلاقة فيما بينهما ، بهدف الوصول إلى توصيف نظري لها بما يسمح بتطوير نماذج قياس لها ، وخاصة أن الباحث قد تناول اتجاه العلاقة بين النمو وتوزيع الدخل في الجزء السابق من الدراسة.

١/٢/١ – اتجاهات نظريات ونماذج النمو التقليدية .

ظهرت النظرية الكلاسيكية في صورة آراء وتعاليم تستند أساسا لمذهب الحرية الفردية ، وحدد الاقتصاديون الكلاسيك عوامل نمو الناتج الكلى في الآتي : (١) مقدار الموارد الطبيعية المعروفة (٢) كمية رأس المال . (٣) حجم القوة العاملة . (٤) المستوى التكنولوجي . وأكد الكلاسيك على أهمية تقدم الفن التكنولوجي الذي يوجد بينه وبين زيادة الأعداد السكانية تسابق مستمر داخل إطار النظام الرأسمالي الحر . وهم يرون أن عملية التراكم الرأسمالي في حد ذاتها تساعد في ظل هذا النظام على تطور التكنولوجيا وتؤدى إلى زيادة الاستثمارات والتنمية الصناعية . ولا يخفى أن الكلاسيك لم يشيروا إلى توزيع الدخل أو العدالة فيه بشكل مباشر ، على الرغم من تحديدهم لمصادر النمو في الدخل القومي ، ولكنهم ربطوا بين معدل الادخار

وزيادة الأرباح والذي يحدد مستوى الاستثمار ، ومن ثم يرون أن توزيع الدخل لصالح قوة العمل يؤدى إلى بطء النمو ، وبالتالي فإن المبادلة بين النمو وعدالة التوزيع لا يمكن تجنبها[١٤] .

ومع ظهور آراء النظرية الاشتراكية ، فقد حددت مصادر النمو الاقتصادي في سيطرة الدولة على وسائل الإنتاج من خلال : (١) فكرة التفسير المادي للتاريخ والتي تقرر أن تاريخ البشرية عملية واحدة تخضع لقوانين يمكن اكتشافها حيث تتضمن عملية تغيير مستمرة . (٢) فكرة فائض القيمة . (٣) إخضاع جميع وسائل الإنتاج للملكية الجماعية وإلغاء الملكية الخاصة للمشروعات . (٤) تحديد هدف النشاط الاقتصادي بإشباع حاجات الجماعة وليس بالربح . هذا وقد أضافت النظرية الاشتراكية لعلم الإقتصاد أفكارا هامة ألقت الضوء على العديد من جوانب النمو الاقتصادي . كما نبه ماركس إلى حقائق الصراع الطبقي والأزمات الاقتصادية ، مع ضرورة تحقق عدالة التوزيع باعتبارها أساس المشكلة الاقتصادية ؛ لأنها ترى أن هذه المشكلة ليست مشكلة ندرة نسبية ولكنها سوء في عدالة توزيع الدخل القومي ، ومن ثم قدمت هدف العدالة على النمو باعتبار أن النمو محقق بسيطرة الدولة على عوامل الإنتاج[١٥] .

وقدم جون ماينرد كينز نظرية استهدفت تحديد العوامل الواقعية المؤثرة في حجم التوظيف الفعلي في المجتمع وبحث كيفية القضاء على البطالة . وأوضح كينز أهمية زيادة حجم التوظف في المجتمع الصناعي كعامل لامتصاص البطالة ، وتتم زيادة حجم التوظف في نظره عن طريق إنعاش الطلب الفعلي وأوضح أن الطلب الفعلي يعادل الإنفاق القومي الكلى على الاستهلاك مضافا إليه الإنفاق الكلى على الاستثمار. ولما كان الإنفاق الاستهلاكي ثابتا في المدى القصير (بسبب بطء تغير الميل الحدي للاستهلاك) فإن زيادة حجم التوظف تتطلب زيادة الإنفاق على الاستثمار . ويعتمد تحليل كينز أولا على الميل للاستهلاك (حيث توجد علاقة ثابتة بين الإنفاق الاستهلاكي ودخل الفرد) وعلى الكفاية الحدية لرأس المال وسعر الفائدة. ثم ينتقل لدراسة مضاعف التوظف أو مضاعف الاستثمار . ويؤكد ضرورة تدخل الدولة بأسلوب الإنفاق العام عندما تكون حوافز الاستثمار الخاص ضعيفة، لسد الفجوة بين الدخل وبين الاستهلاك . ولا يخفى أن كينز قدم نظرية في التحليل الكلى تعالج حالة جهاز إنتاجي متقدم ومرن يواجه حالة بطالة ، ومن ثم يعالج من خلال تدخل الدولة بسياستها المالية ، ويشير كينز إلى أن التوزيع غير العادل في الدخل والثروة وعدم تحقيق التوظف الكامل يعتبر من أخطاء النظام الاقتصادي المعاصر ،

وإعادة توزيع الدخل يؤدى إلي زيادة الاستهلاك ومن ثم الطلب الفعال وهذا بدوره يعمل على زيادة رأس المال[١٦] .

وقدم J. Schumpeter آراءه في كتاب له عن التنمية الاقتصادية في عام ١٩٣٩ ، عن كيفية حدوث النمو وعوامله الأساسية ، ويبدأ شومبيتر شرح نظريته بافتراض حالة اقتصاد ساكن تسوده منافسة كاملة وتبلغ حالة التوازن فيه حد اختفاء سعر الفائدة وعدم وجود بطالة ولا ادخار فائض ولا استثمار صافى . اقتصاد تجرى فيه التدفقات دائرية من خدمات عناصر الإنتاج (القوة العاملة والأرض) إلى الدخل ثم إلى إشباع الحاجات . وفى ظل حالة التوازن الساكن هذه تطرأ التنمية في شكل تغيرات غير مستمرة تقطع التوازن المنتظم الدائري . وهى تغيرات تلقائية تنبع من داخل الاقتصاد، فى صورة عمليات مركبة من التجديدات التي يقوم بها المنظمون في شكل ابتكارات جديدة تتولد عنها موجة من الاستثمارات الضخمة وقد أسهمت كتابات شومبيتر في تنبيه الأذهان إلى أهمية عنصر التجديد لدفع النمو الاقتصادي ، من خلال المنظم والذي ينظر إليه باعتباره مصدر النمو الاقتصادي[١٧] .

وظهرت في الخمسينيات من القرن العشرين نظرية " عرض العمل غير المحدود " و ترجع هذه النظرية إلى مقال آرثر لويس الذي نشر عام ١٩٥٤ عن التنمية الاقتصادية مع عرض غير محدود من العمل . وانطلاقا من فكرة عرض العمال التام المرونة عند معدل الأجر الجاري بحسب النموذج الكلاسيكي الذي يسرى في الدول الرأسمالية. وذهب لويس إلى أن تطبيق الفكرة في الدول النامية يقتضى النظر إلى أن قطاعات الإنتاج بالدول الأخيرة تأخذ شكلين : (١) قطاع الزراعة التقليدي ويعتبر المصدر الرئيسي للدخل وفرص العمالة في تلك الدول ، ويجرى فيه استخدام أساليب الإنتاج التقليدية. (٢) قطاع الصناعة الناشئ وهو الذي تستخدم فيه وسائل وأساليب الإنتاج الحديثة ويشيع فيه التقدم الفنى ، ويعتبر القطاع المذكور هو القطاع الرأسمالي ويطلق عليه لويس القطاع الرائد . وأوضح لويس أن جانبا كبيرا من العاملين في قطاع الزراعة بالبلاد النامية يعملون على مساحات محدودة من الأرض ويمثلون فائضا عماليا يعمل بإنتاجية حدية للعامل تقرب من الصفر ، وبذلك تعانى تلك الدول من مشكلة عرض العمل غير المحدود في القطاع الزراعي .

ويرى لويس أن السبيل لتحقيق التنمية الاقتصادية في تلك البلاد هو تحويل ذلك الفائض العمالي الذي يعانى من البطالة المقنعة في القطاع الزراعي التقليدي للعمل بالقطاع الصناعي المتقدم ، حيث يتم ذلك من خلال ما يلي : (١) إيجاد حافز للعمال الزراعيين للانتقال من القطاع التقليدي إلى القطاع الصناعي ، حيث يتمثل ذلك

الحافز في أجور أعلى من التي يحصلون عليها في الزراعة (٢) يحقق رجال الأعمال في القطاع الصناعي أرباحا تتراكم لديهم فتشكل فائضا. (٣) يوجه رجال الأعمال هذا الفائض لمزيد من الاستثمار في شراء آلات ومهمات إنتاجية وإنشاءات. وهكذا يعتمد سريان نموذج لويس لنمو الاقتصاد القومي على نمو القطاع الصناعي في الحضر كقطاع رائد للنمو، ويتطلب سريان النموذج كما هو واضح الشروط التالية : أولاً : استمرار وجود حافز للعمال الزراعيين للانتقال إلى القطاع الصناعي وذلك بارتفاع مستوى الأجر في الصناعة عن الأجر السائد في القطاع التقليدي وهو أجر مستوى الكفاف . ثانيا : أن يستمر وجود عرض العمل غير المحدود في شكل فائض عماله متعطلة في القطاع التقليدي[١٨] .

وقدم كل من هارود و دومار Harrod - Dommar نموذجا في النمو يركز على أهمية رأس المال في التكوين الرأسمالي الذي يتوقف عليه إحداث زيادة صافية في معدلات نمو الدخل ، وبالتالي رفع معدل النمو الاقتصادي . وللتكوين الرأسمالي في نظر النموذج دور مزدوج : (١) فهو أولا يساعد على رفع القدرة الإنتاجية للاقتصاد . (٢) وهو يؤدى كذلك إلى زيادة الطلب الفعال . ويقرر نموذج هارود دومار أن العوامل الأساسية التي يتوقف عليها نمو الدخل القومي هي : (١) الميل الحدي للادخار. (٢) إنتاجية رأس المال أو معامل الإنتاج لرأس المال . وفى ضوء ما سبق يتسنى رفع معدل النمو في الدخل القومي عن طريقين: الأول هو رفع معدل الادخار وتكملته عند اللزوم بالاقتراض من العالم الخارجي . والثاني هو العمل على رفع إنتاجية رأس المال من خلال التكنولوجيا أو تطوير أساليب الإنتاج[١٩] .

وقدم روستو نظرية للنمو حيث تتطور عملية التنمية الاقتصادية لدى البلاد المختلفة فتمر بمراحل يتصاعد فيها العمل الإنمائي وتنضج آثاره رويداً رويدا . وقد ميز روستو بين مراحل خمس للنمو أو التنمية وسوف نركز في هذه الدراسة على أهم مرحلتين تخصان الدول النامية: مرحلة التمهيد للانطلاق والانطلاق بالإضافة إلى مرحلة النضوج ، كما يلي : مرحلة التمهيد للانطلاق . وفيها يظهر نوعان من التغيرات : (أ) تغيرات اقتصادية (ب) تغيرات غير اقتصادية وهى تفوق في نظر روستو التغيرات الاقتصادية من حيث أهميتها في التمهيد للانطلاق . وتبلغ نسبة الاستثمار المنتج في تلك المرحلة ٥% من الدخل القومي وتمتد تلك المرحلة لفترة غير قصيرة قد تبلغ قرنا من الزمان . ومرحلة الانطلاق . أخطر مراحل عملية النمو، حيث يتم اكتساح عقبات النمو المستمر المنتظم وخاصة من الأنماط السلوكية

القديمة وأساليب الإنتاج البالية وفى تلك المرحلة تصبح عملية النمو أمرا مستقرا متغلغلا في كيان المجتمع . ومن مظاهر الانطلاق التي يوضحها روستو كخصائص لتلك المرحلة : (أ) ارتفاع معدل الاستثمار الصافي من الدخل القومي إلى ما يجاوز ١٠% . (ب) بروز بعض الصناعات الجديدة التي تحقق معدلات تقدم عالية . (جـ)ظهور إطارات هيكلية اجتماعية وسياسية دافعة للنمو الذاتي المنتظم . وتقرر نظرية روستو أن عملية التنمية في فترة الانطلاق نحو التنمية التلقائية إنما تتركز في فترة قصيرة نسبيـــــــا تتراوح ما بين ٢٠، ٣٠ عاما . ومرحلة النضوج هى ما يطلق عليه روستو الاندفاع نحو النضوج فتنطلق فيها القدرات التكنولوجية والتنظيمية ، حيث تبدأ طرائق الإنتاج الحديثة ومظاهر التقدم الفني في القطاعات الرائدة ولا تلبث أن تنتشر في القطاعات الاقتصادية الأخرى . وتستغرق مرحلة النضوج في نظر روستو زهاء أربعين عاما[٢٠] .

ويمكن تلخيص آراء الفكر التقليدي في النمو وعدالة التوزيع في الجدول رقم (١-١). ويلاحظ أن نظريات ونماذج النـــمو التقليدية لم تربط بين مصادر النمو والعدالة في توزيع الدخل ، كما أن إشاراتهم عن النمو كانت من خلال متغير واحد محرك لذلك يتمثل في التراكم الرأسمالي الناتج عن الزيادة في الاستثمار والدافع لزيادة مستوى التكنولوجيا .

١/٢/١ ــ اتجاهات نظريات ونماذج النمو الحديثة .

يبحث هذا الجزء من الدراسة في الاتجاهات الفكرية لنظريات ونماذج النمو الحديثة عن مصادر النمو وتوزيع الدخل ، والعلاقة فيما بينهما ، بهدف الوصول إلى توصيف نظري لهما بما يسمح بتطوير نماذج قياس لهما .

١- دراسة سولو(1956)"Solow"[٢١] .

حدد " سولو " ملامح نماذج النمو الكلاسيكي ، والذي يرجع فيه النمو إلى تراكم رأس المال ونمو قوة العمل والتغيرات التكنولوجية ، وقد طور نموذج لحساب نسبة الأجور المتغيرة. و أكد "سولو" أن توزيع الدخـــــل لا يؤثر بشكل مبـــاشر على النمو الاقتصادي، على الرغم أنه من الممكن أن تكون هذه العلاقة عكسية ، وسببية .

جدول رقم (١-١)
آراء الفكر التقليدي في النمو وعدالة التوزيع

الفكر التقليدي في النمو	مصادر النمو	عدالة التوزيع
النظرية الكلاسيكية	تقدم الفن التكنولوجي قوى ايجابية و زيادة الاعداد السكانية قوى سلبية . عملية التراكم الرأسمالي تساعد على التقدم التكنولوجي وتؤدى إلى زيادة الاستثمارات والتنمية الصناعية .	لم يشيروا إلى توزيع الدخل او العدالة فيه بشكل مباشر ، على الرغم من تحديدهم لمصادر النمو في الدخل القومي . ويروا أن توزيع الدخل لصالح قوة العمل يؤدى إلى بطئ النمو ، وبالتالي المبادلة بين النمو وعدالة التوزيع لا يمكن تجنبها .
المدرسة الاشتراكية	حددت مصادر النمو الاقتصادي في سيطرة الدولة على وسائل الإنتاج .	ضرورة تحقق عدالة التوزيع باعتبارها أساس المشكلة الاقتصادية؛ لأنها ترى أن هذه المشكلة ليست مشكلة ندرة نسبية ولكنها سوء في عدالة توزيع الدخل القومي ، ومن ثم قدمت هدف العدالة على النمو باعتبار أن النمو محقق بهيمنة الدولة على عوامل الإنتاج .
نظرية كينز	استهدفت كينز نظرية تحديد العوامل الواقعية المؤثرة في حجم التوظيف الفعلي في المجتمع وبحث كيفية القضاء على البطالة . وتتم زيادة حجم التوظف في نظره عن طريق انعاش الطلب الفعلي . ويؤكد ضرورة تدخل الدولة بأسلوب الإنفاق العام عندما تكون حوافز الاستثمار الخاص ضعيفة، لسد الفجوة بين الدخل وبين الاستهلاك .	ويشير كينز إلى ان التوزيع غير العادل في الدخل والثروة وعدم تحقيق التوظف الكامل يعتبر من أخطاء النظام الاقتصادي المعاصر، وإعادة توزيع الدخل يؤدى إلى زيادة الاستهلاك ومن ثم الطلب الفعال وهذا بدوره يعمل على زيادة رأس المال .
نموذج شومبيتر	عمليات مركبة من التجديدات التي يقوم بها المنظمون في شكل ابتكارات جديدة تتولد عنها موجة من الاستثمارات الضخمة .	لم يشر إلى توزيع الدخل او العدالة فيه .
نظرية ارثر لويس	تحويل ذلك الفائض العمالي الذي يعاني من البطالة المقنعة في القطاع الزراعي التقليدي للعمل بالقطاع الصناعي المتقدم .	لم يشر إلى توزيع الدخل او العدالة فيه .
نموذج هارود-دومار	يركز على اهمية رأس المال في التكوين الرأسمالي ويقرر نموذج هارود دومار أن العوامل الاساسية التي يتوقف عليها نمو الدخل القومي هي : (١) الميل الحدي للادخار . (٢) إنتاجية رأس المال أو معامل الإنتاج لرأس المال .	لم يشر إلى توزيع الدخل او العدالة فيه . وخاصة أن هذا النموذج تطوير للنظرية الكينزية .
نظرية مراحل النمو (ولت روستو)	سوف نقتصر هنا على مرحلة الانطلاق فقط لانها المرحلة التي تحتاج إليها الدول النامية حاليا ، وهى اخطر مراحل عملية النمو : حيث يتم اكتساح عقبات النمو المستمر المنتظم وخاصة من الأنماط السلوكية القديمة وأساليب الإنتاج البالية وفى تلك المرحلة تصبح عملية النمو أمرا مستقرا متغلغلا في كيان المجتمع . ومن مظاهر الانطلاق التي يوضحها روستو كخصائص لتلك المرحلة: (أ) ارتفاع معدل الاستثمار الصافي من الدخل القومي إلى ما يجاوز ١٠% . (ب) بروز بعض الصناعات الجديدة التي تحقق معدلات تقدم عالية . ظهور إطارات هيكلية اجتماعية وسياسية دافعة للنمو الذاتي المنتظم . وتقرر نظرية روستو أن عملية التنمية في فترة الانطلاق نحو التنمية التلقائية إنما تتركز في فترة قصيرة نسبيا تتراوح ما بين ٢٠، ٣٠ عاما .	لم يشر إلى توزيع الدخل او العدالة فيه، في كل مراحل النمو وليس فقط في مرحلة الانطلاق .

٢- نموذج " كالدور" للنمو الاقتصادي " Kaldor "[٢٢]

يفترض " كالدور " في نموذجه للنمو الاقتصادي أن التقدم التكنولوجي يعتمد على التراكم الرأسمالي ، ويتحدد معدل التراكم الرأسمالي بمعدل الادخار ، والذي يتوقف بدوره على الميل للادخار لطبقات المجتمع ، ونظر لارتفاع الميل للادخار لدى الطبقات العليا ، في حين يكون الميل للادخار لدى الطبقات الدنيا منخفضا ، فإن هذا يعنى أن نمط توزيع الدخل يحدد معدل النمو . وفى ظل ثبات معامل رأس المال ، فإن زيادة معدل النمو تتوقف على معدل الادخار ، والذي يتوقف بدوره على نمط توزيع الدخل لصالح أصحاب رأس المال (الأرباح) .

٣- دراسة (١٩٧١) " Kalecki "[٢٣]

يرى أن هناك علاقة بين توزيع الدخل والنمو الاقتصادي ، وقد ذكر أن دالة الاستثمار المستقل تعتمد على معدل الأرباح ، ونسبة أو مدى استغلال الطاقة الإنتاجية . ووضح " **Kalecki** " أن توزيع الدخل بين الأجور والأرباح يمكن أن يتغير أثناء التطور الطبيعي بين القطاعات . لكن التوزيع العام لا يتغير إذا تغير واحد أو أكثر من العوامل التالية : (١) القوة التفاوضية للنقابات . (٢) النظام الضريبي . (٣) الإيرادات الحكومية والسياسات السعرية . ونتيجة لذلك فمن الممكن تحويل توزيع الدخل ناحية الأجور وذلك لتحقيق معدل مرتفع من النمو الاقتصادي لوجود فائض في الطاقة الإنتاجية . وتوصل إلى نظرية مفادها أن تركيز الدخل يعتبر ضارا بالنمو ويرجع ذلك إلى : (١) زيادة التوزيع غير المتساوي للدخل ، يترتب عليه زيادة الإيرادات الضريبية على الدخل ، ومن ثم توجد صعوبة في درجة تنفيذ سياسات إعادة التوزيع مما يؤدى إلى تراكم رأس المال سواء المادي أو البشرى . (٢) تركيز الدخول والثروات يؤدى إلى زيادة حدة التوتر الاجتماعي ، ويمكن أن يؤدى ذلك إلى دعم عدم الاستقرار السياسي .

(٣) يعوق عدم المساواة في الدخل حصول الطبقات الفقيرة على الائتمان والأموال اللازمة لهم ، ومن ثم يعوق الاستثمار في التعليم والفرص الأخرى وبالتالي تباطؤ الاستثمار والنمو . ويؤكد " **Kalecki** "أن هناك علاقة عكسية بين الحد من عدم المساواة ومعدل النمو الاقتصادي . ويرى أن البرامج التعليمية المميزة سوف تساهم في كل من النمو الاقتصادي ، وكذلك زيادة مستويات الدخل لفئة كبيرة من السكان والتوزيع العادل للدخل وللفرص الاقتصادية يساهم في التخفيف من حدة الصراع الاجتماعي والسياسي وعدم الاستقرار .

٤- نظرية النمو الذاتي[٢٤] .

تقدم نظرية النمو الذاتي – من خلال رومر ، لوكاس - رؤية عن العوامل التي تؤدى إلى تغيرات (زيادة) الإنتاجية الكلية ، والتي أهملت من قبل النيوكلاسيك ، وحددت ذلك في رأس المال البشرى ، البحث والتنمية ، المنافسة ، وتراكم المعرفة ،

وترى النظرية أن رأس المال البشرى والتطور التكنولوجي هما المتغيران الأساسيان في مصادر النمو الاقتصادي والذي يمكن رفع كفاءتهما من خلال التعليم والتدريب . وتشير النظرية إلى أهمية المساواة في الدخل لصالح الطبقة الفقيرة لرفع قدرة رأس المال البشرى من خلال التعليم والتدريب والصحة ..... الخ . ويذهب يوفانوفيتش (٢٠٠٠) " Jovanovich " إلى أن النظرية الاقتصادية قد استقرت على ثلاث مجموعات من المتغيرات المؤثرة على النمو الاقتصادي: (١) تطور العلم والمعرفة المنتجة . (٢) نمو المهارات الفردية . (٣) الحوافز[٢٥] .

٥- فرضية كوزنتس[٢٦] .

يطرح " كوزنتس " سؤالا هاما " هل تحقيق النمو الاقتصادي التقليدي للناتج القومي الإجمالي يؤدى إلى تحسين أم تدهور أو لا يوجد تأثير على توزيع الدخل ومدى الفقر في الدول النامية ؟ " وقام " كوزنتس " بدراسة عينات الدول المتقدمة المعاصرة ، ويذكر أن فى المراحل الأولى للنمو الاقتصادي يتجه توزيع الدخل إلى التدهور ، بينما في المراحل المتقدمة سوف يميل إلى التحسن ، وتأخذ العلاقة بين النمو الاقتصادي وتوزيع الدخل (باستخدام معدل نمو الدخل الفردي الحقيقي ومعامل جيني) شكل الهلال المقلوب خلال مراحل النمو . وقد استخدم فكرة نظرية " آرثر لويس " في العرض غير المحدود للعمل في تفسير هذه العلاقة . وبغض النظر عن جدارة هذه الفرضية هناك عدد من الاقتصاديين يشككون في حتمية هذه النتيجة والتي توصل إليها " كوزنتس " ، حيث يتوقف ذلك على طبيعة عملية التنمية كما يؤكد ذلك دراسة تجربة عدد من الدول مثل تايوان ، وكـوريا الجنوبية ، الصين وكوستاريكا ، وسيريلانكا . وكذلك قدم (١٩٩٨) " Solimano " دراسة توصلت إلى نتائج ضد كل من سولو ، و كوزنتس[٢٧] .

٦- النتائج التجريبية[٢٨] .

أكدت الدراسة التجريبية أن العلاقة بين عدم المساواة والنمو تعتبر قوية وحساسة للمصادر ، من حيث درجة الثقة ودرجة صحة البيانات المستخدمة . وقد تم توجيه الانتقادات الكبيرة لهذه الدراسات ، وذلك لأن معظمها استخدم تحليل الانحدار لبيانات مقطعية . بالإضافة إلى أن اختلاف معامل جيني من سنة إلى أخرى يجعل من الصعب الكشف عن التغيرات الهامة في توزيع الدخل في المدى القصير على الرغم من أنها قد حدثت بالفعل .

ويمكن تلخيص الآراء المطروحة في نظريات ونماذج النمو في كل من الاتجاه التقليدي والحديث عن مصادر النمو وعدالة التوزيع كما في الجدول رقم (١-٢) .

ويتبين من دراســـــة هذه الاتجاهات الحديثة أن نظريات ونماذج النمو والتنمية أشارت إلى أهم مصادر النمو في : نمو حجم رأس المال (سواء المادي أو البشرى)، نمو حجم تشغيل العمالة ، والبحث والتنمية ، وتراكم المعرفة ، وينعكس

ذلك في نمو الإنتاجية الكلية للعنصر البشرى ، كما أكدت هذه النظريات والنماذج على أن توزيع الدخل له أثر على النمو ، كما أن للنمو أثرا على توزيع الدخل ولذا لابد من البحث عن مؤشر يربط بين مصادر النمو وعدالة التوزيع .

٣/١- تطوير مقياس معامل جيني .

يؤكد ميشيل تودارو على أن إعادة صياغة مؤشرات التنمية لتأخذ في حسبانها العلاوة الاجتماعية البديلة ، للمجموعات الدخلية المختلفة، والتي تأخذ طريقا طويلا نحو فهم أفضل للعلاقة بين النمو وتوزيع الدخل، تؤدى إلى أن استخدام المؤشرات يبرز أهمية التركيز على التحسين المباشر لمستويات المعيشة للمجموعات الدخلية المنخفضة بدلا من القلق من افتراض اتساع الهوة بين النمو والتوزيع أو بشكل عام من نمط توزيع الدخل في الدول النامية . ويحاول الباحث في هذا الجزء من الدراسة تطوير مقاييس تربط بين مصادر النمو وعدالة التوزيع بما يسمح بكفاءة النمو للحد من الفقر [رفع معدل النمو وتحقيق عدالة المساواة] .

جدول رقم (١-٢)

مصادر النمو وعدالة التوزيع في الاتجاهات الحديثة للنمو

الاتجاهات الحديثة في نظريات ونماذج النمو الاقتصادي .	مصادر النمو الاقتصادي .	عدالة توزيع الدخل .
١- دراسة سولو .	تراكم رأس المال ونمو قوة العمل والتغيرات التكنولوجيا .	توزيع الدخل لا يؤثر بشكل مباشر على النمو الاقتصادي، على الرغم أنه من الممكن أن تكون هذه العلاقة عكسية .
٢- دراسة كالدور .	تراكم رأسمالي يؤدى إلى تقدم الفن التكنولوجي .	نمط توزيع الدخل يحدد معدل النمو .
٣- دراسة Kalecki	هناك علاقة بين توزيع الدخل والنمو الاقتصادي ، وقد ذكر أن دالة الاستثمار المستقل تعتمد على معدل الأرباح ، ونسبة أو مدى استغلال الطاقة الإنتاجية .	تركيز الدخل يعتبر ضار بالنمو .
٤- نظرية النمو الذاتي .	وحددت ذلك في رأس المال البشرى ، البحث والتنمية ، المنافسة ، وتراكم المعرفة .	وتشير النظرية إلى أهمية المساواة في الدخل لصالح الطبقة الفقيرة لرفع قدرة رأس المال البشرى من خلال التعليم والتدريب والصحة .
٥- النمو الاقتصادي عند كوزنتس .	تحويل الفائض المالي من القطاع التقليدي إلى القطاع الحديث ودعم هذا القطاع للنمو الاقتصادي .	العلاقة بين النمو الاقتصادي وتوزيع الدخل (باستخدام معدل نمو الدخل الفردي الحقيقي ومعامل جيني) شكل الهلال المقلوب خلال مراحل النمو .
٦- النتائج التجريبية .	العلاقة بين عدم المساواة والنمو تعتبر قوية وحساسة للمصادر .	شككت في نتائج كوزنتس .

١/٣/١- مقياس معامل جيني .

قدم الإحصائي الايطالي " كورادو جيني " مقياسا لعدالة توزيع الدخل في الدولة وفقا لمنحنى لورنز والذي يستخدم لنفس الغرض . ويعرف معامل جيني بالاعتماد على منحنى لورنز بأنه نسبة المساحة المحصورة بين منحنى لورنز ووتر المثلث لإجمالي مساحة المثلث. ومنحنى لورنز هو عبارة عن علاقة رياضية بين النسب التراكمية للسكان (مرتبة حسب مستويات إنفاقهم أو دخلهم أو ثروتهم من الأفقر للأغنى) والنسب التراكمية للدخل التي تحصل عليها كل شريحة مقابلة للسكان . وتأخذ صيغة معامل جيني الرياضية [والتي يمكن الحصول عليها من معلومات مجمعة أو قابلة للتجميع] كما في المعادلة التالية[٢٩] :-

$$G = 1 - \sum_{I=0}^{n-1} (P_{t+1} - P_t)(S_{t+1} + S_t) \quad \ldots\ldots\ldots\ldots (1\text{-}1)$$

وتشير الرموز إلى : **P** : النسب التراكمية للسكان ، **S** : النسب التراكمية للدخل أو الإنفاق . ويجب ملاحظة أن $P_0 = S_0 = 0$ وهذا يعنى أن صفرا في المائة من السكان يحصلون صفرا في المائة من الدخل ، كذلك يجب ملاحظة أن $P_n = S_n = 1$ وهذا يعنى أن مائة في المائة من السكان يحصلون على الدخل كاملا . وهذا يعنى أن قيمة معامل جيني تتراوح بين الصفر والواحد الصحيح .

وتقرر هذه الصيغة لمعامل جيني نتيجة قائمة عن عدالة توزيع الدخل ، لكنها لا تربط بين مصادر النمو وعدالة التوزيع ، كذلك لا تقدم تصورا عن العلاقة بين النمو وتوزيع الدخل واتجاه العلاقة السببية بينهم . ولذا يجب تطوير صيغة معامل جيني بما يحقق الربط بين معدل النمو الاقتصادي وعدالة توزيع الدخل القومي ، واستخدامها في توقع معامل جيني في خلال الفترات المستقبلية . وتقوم فلسفة التطوير في هذه الدراسة على نقطتين أساسيتين : (١) إحلال قوة العمل محل السكان في معادلة جيني ، ويرجع ذلك إلى أن قوة العمل هي التي تحصل على الدخل وليس إجمالى السكان ، بالإضافة إلى أن نموها يعكس التركيز على القطاع مصدر النمو في الاقتصاد ، على أن تقسم هذه القوة العاملة وفقا للقطاعات الاقتصادية وترتب تصاعديا وفقا للوزن النسبي للقيمة المضافة في كل قطاع . (٢) إحلال معدل نمو الإنتاجية الكلية للعنصر البشرى محل الدخل على اعتبار أن ذلك يعكس تأثير مصادر النمو الناتجة عن تراكم رأس المال (سواء المادي أو البشرى) والبحث

والتنمية ، والمعرفة ، ويؤكد ذلك بعض الدراسات الاقتصادية[٣٠]. بالإضافة إلى أنه يعبر عن التغيرات في مستوى الدخل ، ويمكن عرض الصيغة المقترحة كما يلي:

$$G_{Adjustment} = 1 - \sum_{I=0}^{n-1} (L_{t+1} - L_t)(Y_{t+1} + Y_t) \quad \ldots\ldots\ldots (1-2)$$

وتشير الرموز إلى : L النسب التراكمية لقوة العمل ، Y : النسب التراكمية للناتج أو الإنتاجية ، $G_{Adjustment}$ معامل جيني المعدل .

٢/٣/١- مقياس إضافي لمعامل جيني المعدل .

يمكن تقديم بعض المقاييس الإضافية لتدعيم وضع معامل جيني المعدل ، وذلك للكشف عن دور النمو للحد من الفقر ، ومن ثم تحقيق العدالة في توزيع الدخل . وتساعد هذه المقاييس في الكشف عن اتجاهات سياسات النمو وأثرها على العدالة في التوزيع بما يدعم النتائج التي يتم التوصل إليها من خلال معامل جيني المعدل أو رفضها ، كذلك توضح الأولويات المتبادلة في سياسات التنمية بين النمو والعدالة . ويجب أن نشير إلى أن هذا المقياس يعتمد على معامل جيني الأصلي ، ومن ثم يستخدم للحكم على كفاءة المعامل المعدل لجيني .

مقياس كفاءة النمو المحابي للفقراء[٣١] .

قدم كل من كاكونى و برنيا (٢٠٠٠) وكذلك في نفس الاتجاه قدم رفاليون وشن (٢٠٠١) دراسات عن مقياس لكفاءة النمو في الحد من الفقر كما يلي :

$$\Delta P = E_{pg} \cdot g + E_{pG} \cdot G \quad \ldots\ldots\ldots (1-3)$$

حيث تشير الرموز إلى :-

ΔP : التغير في وقع الفقر .

E_{pg} : المرونة الجزئية لوقع الفقر بالنسبة للنمو .

g : معدل النمو الاقتصادي .

E_{pG} : المرونة الجزئية لوقع الفقر بالنسبة للعدالة .

G : معامل جيني الأصلي .

$$g_{\Omega} = \Delta P / g \quad \ldots\ldots\ldots (1-4)$$

$$\Delta G / g_{\Omega} = E_g + E_{pG} \quad \ldots\ldots\ldots (1-5)$$

ويشير الرمز : g_{Ω} إلى كفاءة النمو . بينما الرمز : $\Delta G / g_{\Omega}$ يشير إلى كفاءة النمو للحد من الفقر ويمكن استنتاج أن :

كفاءة النمو المحابي للفقراء = ١ + (المرونة الجزئية بالنسبة للعدالة / المرونة الجزئية بالنسبة للنمو) .

ويمكن عرض اتجاهات المؤشر كما في الجدول رقم (١-٢) .

جدول رقم (١-٢)

اتجاهات مؤشر كفاءة النمو في الحد من الفقر .

الحالات المحتملة	إشارة وقيمة المؤشر	كفاءة النمو في الحد من الفقر
١	سالب	نمو اقتصادي ضد الفقراء
٢	موجبة واقل من ٠.٣٣	نمو اقتصادي محابي للفقراء بطريقة ضعيفة
٣	اكبر من ٠.٣٣ واقل من ٠.٦٦	نمو اقتصادي محابي للفقراء بطريقة متوسطة
٤	اكبر من ٠.٦٦ واقل من الواحد	نمو اقتصادي محابي للفقراء بطريقة جيدة
٥	واحد او اكبر	نمو اقتصادي محابي للفقراء بشدة

هذا وسوف يتم تطبيق هذه المنهجيه، معامل جيني المعدل و مؤشر كفاءة النمو في الحد من الفقر ، على مصر خلال فترات التنمية الخاصة بها في الجزء التطبيقي للدراسة .

٢- الإطار التطبيقي للدراسة واختبار فرضية كوزنتس في الاقتصاد المصري .

قام الباحث في الجزء الأول من الدراسة ، بدراسة مصادر النمو وعدالة التوزيع في كل من الاتجاهات التقليدية والحديثة في نماذج ونظريات النمو الاقتصادي ، وقد توصل إلى نتيجة هامة من حيث عدم الإشارة إلى الربط بين مصادر النمو وعدالة التوزيع في هذه النظريات والنماذج ، كذلك أخذت كل هذه الاتجاهات التقليدية والحديثة بدراسة أثر النمو على عدالة التوزيع ولم تدرس الحالة العكسية أى أثر العدالة في التوزيع على النمو . ومن ثم كان لديهم الهدف الضروري هو النمو وإن كان البعض أشار إلى أن الهدف الكافي هو عدالة التوزيع ولم يشر البعض الآخر إلى ذلك ، وبالتالي لم تختبر هذه النظريات والنماذج ما هو الهدف الضروري والكافي النمو أو العدالة . وكذلك قدم الباحث في الجزء الأول من الدراسة منهجية لتطوير معامل جيني بما يجمع بين مصادر النمو وعدالة التوزيع ، وتحديد معالم هذا النمو من خلال ما يطلق عليه " كفاءة النمو للحد من الفقر " كمنهجية مكملة لمعامل جيني المعدل تساعد على التأكد من صحة النتائج التطبيقية له ، وتسمح بتحديد الهدف الضروري والهدف الكافي في نماذج وسياسات التنمية . ويتناول البحث في هذا الجزء اختبار فرض الدراسة والذي يتمثل في فرضية

كوزنتس ، وتطبيق المنهجية المقترحة لمعامل جيني المعدل وكفاءة النمو للحد من الفقر .

١/٢- اختبار فرض الدراسة (فرضية كوزنتس) في الاقتصاد المصري .

يتناول الباحث في هذا الجزء من الدراسة اختبار فرض الدراسة في الاقتصاد المصري والذي يتمثل في فرضية كوزنتس والذي يرى في هذه الفرضية أن العلاقة بين معامل جيني الأصلي ومعدل النمو تأخذ شكل الهلال المقلوب ، واتجاه العلاقة – وإن لم يشر كوزنتس إلى ذلك ولكنه من استنتاج الباحث – من النمو إلى العدالة في التوزيع أو بمعنى أخر النمو متغير مستقل والعدالة متغير تابع ، وهذا يعنى أن الهدف الضروري هو النمو عند كوزنتس . وسوف يستخدم الباحث البيانات من مصادر مختلفة قامت بتقدير معامل جيني الأصلي لاختبار فرض الدراسة ، مع تقدير معادلة الانحدار لكل مصدر من المصادر بما يسمح بالتوقع الممكن للعلاقة بين النمو وعدالة التوزيع .

أولا : دراسة هناء خير الدين وهبة الليثى[٣٢] .

قدمت كل من هناء خير الدين وهبة الليثى (٢٠٠٦) دراسة بعنوان " العلاقة بين النمو وتوزيع الدخل والحد من الفقر في مصر " وقد قامتا بتقدير معامل جيني كما في الجدول رقم (٢-١) التالي :-

جدول رقم (٢-١)

معامل جيني وفقا لدراسة هناء خير الدين وهبة الليثى ومعدل النمو الاقتصادي في مصر

السنوات / معدل النمو ومعامل جيني	١٩٩١/٩٠	١٩٩٦/٩٥	٢٠٠٠/٩٩	٢٠٠٥/٠٤
معدل النمو الاقتصادي . بيانات وزارة التخطيط	١.٩	٥.٣	٣.٢	٤.٤
معامل جيني وفقا لدراسة هناء خير الدين وهبة الليثى	٠.٤٤٦	٠.٣٤٥	٠.٣٦٢	٠.٣٢

يتبين من التحليلي المبدئي للجدول رقم (٢-١) عدم صحة اتجاه العلاقة الموضحة في فرضية كوزنتس، ويمكن عرض هذه العلاقة بيانيا كما في الشكل رقم (٢-١) التالي:

شكل رقم (٢-١)
معامل جيني وفقا لدراسة هناء خير الدين وهبة الليثى ومعدل النمو الاقتصادي في مصر

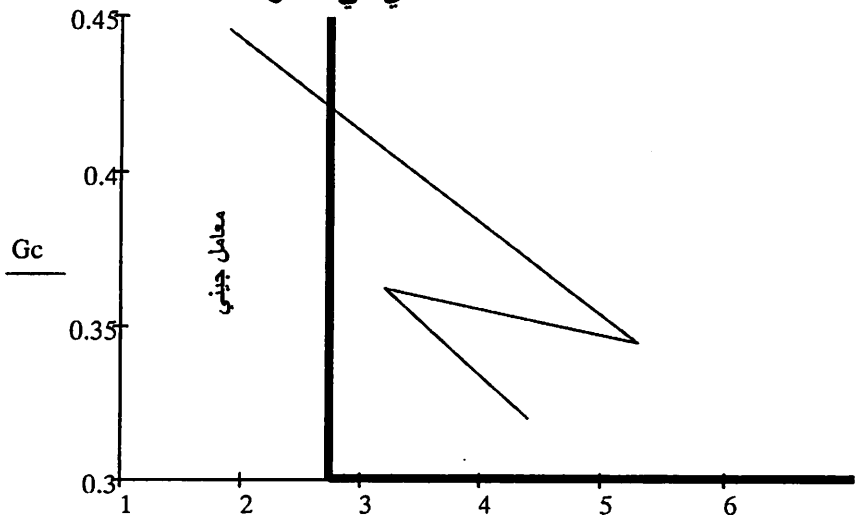

يتبين من الشكل رقم (٢-١) عدم صحة العلاقة بين معدل النمو ومعامل جيني وفقا لفرضية كوزنتس ، وقد قام البحث بتقدير معادلة الانحدار بين معامل جيني (المتغير تابع) ومعدل النمو الاقتصادي (المتغير المستقل) لمعرفة اتجاه العلاقة وفقا للدراسة السابق الإشارة إليها كما في الجدول رقم (٢-٢) .

جدول رقم (٢-٢)
تقدير معادلة الانحدار لمعدل النمو ومعامل جيني ببرنامج (SPSS)

Coefficients [a]

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients		
		B	Std. Error	Beta	t	Sig.
1	(Constant)	.486	.052		9.258	.011
	Er	-.032-	.013	-.859-	-2.370-	.141

a. Dependent Variable: Gini

يتبين من تحليل معادلة الانحدار كما في الجدول رقم (٢-٢) أن العلاقة بين معدل النمو ومعامل جيني علاقة عكسية ولكنها ضعيفة وهذا يعنى أن كل تغير مقداره ١% في معدل النمو يؤدى إلى تغير معامل جيني بنسبة ٠.٣% لصالح عدالة التوزيع أو بمعنى أصح لصالح الطبقات الفقيرة .

ثانيا: دراسة العلاقة بين معامل جيني ومعدل النمو وفقا لتقرير التنمية ووزارة التخطيط .

يعتمد الباحث في هذا الجزء من الدراسة لاختبار فرضية كوزنتس (دراسة العلاقة بين معامل جيني ومعدل النمو الاقتصادي) على تقديرات تقرير التنمية البشرية في مصر وبيانات وزارة التخطيط ، خلال الفترة من ١٩٧٥/٧٤ إلى ٢٠٠٥/٠٤ ، كما في الجدول رقم (٢-٣) .

جدول رقم (٢-٣)

معامل جيني ومعدل النمو الاقتصادي في مصر خلال الفترة من ١٩٧٥/٧٤ ـ ٢٠٠٥/٠٤

وفقا لتقديرات تقرير التنمية البشرية في مصر وبيانات وزارة التخطيط .

السنوات / معدل النمو ومعامل جيني	٧٤-١٩٧٥	٨١-١٩٨٢	١٩٩١/٩٠	١٩٩٦/٩٥	٢٠٠٠/٩٩	٢٠٠٥/٠٠٤
معدل النمو الاقتصادي . بيانات وزارة التخطيط .	٩.٢	٦.٣	١.٩	٥.٣	٣.٢	٤.٤
معامل جيني وفقا لتقرير التنمية البشرية .	٠.٣٧	٠.٣٢	٠.٣٤	٠.٣٣٨	٠.٣٦٦	٠.٣٧٥

يتبين من التحليلي المبدئي للجدول رقم (٢-٣) عدم صحة اتجاه العلاقة الموضحة في فرضية كوزنتس ، ويمكن عرض هذه العلاقة بيانيا كما في الشكل رقم (٢-٢) التالي :

شكل رقم (٢-٢)
معامل جيني ومعدل النمو الاقتصادي في مصر خلال الفترة من ١٩٧٥/٧٤ ـ ٢٠٠٥/٠٤
وفقا لتقديرات تقرير التنمية البشرية في مصر وبيانات وزارة التخطيط .

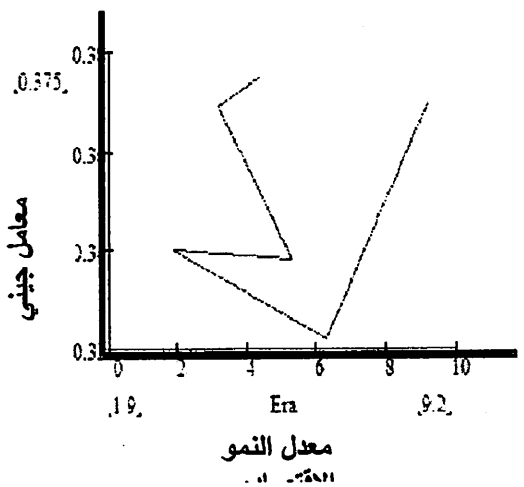

يتبين من الشكل رقم (٢-٢) عدم صحة العلاقة بين معدل النمو ومعامل جيني وفقا لفرضية كوزنتس ، بل يوضح الشكل أن العلاقة عكس فرضية كوزنتس تماما ، وقد قام البحث بتقدير معادلة الانحدار بين معامل جيني (المتغير تابع) ومعدل النمو الاقتصادي (المتغير المستقل) لمعرفة اتجاه العلاقة وفقا للبيانات السابق الإشارة إليها كما في الجدول رقم (٢-٤) .

جدول رقم (٢-٤)
تقدير معادلة الانحدار لمعدل النمو ومعامل جيني ببرنامج (SPSS)

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	
		B	Std. Error	Beta	t
1	(Constant)	.348	.024		14.723
	Er	.001	.004	.090	.181

يتبين من تحليل معادلة الانحدار كما في الجدول رقم (٢-٤) أن العلاقة بين معدل النمو ومعامل جيني علاقة طردية ولكنها ضعيفة وهذا يعنى أن كل تغير مقداره ١% في معدل النمو يؤدى إلى تغير معامل جيني بنسبة ٠.٠١% لصالح عدم عدالة التوزيع أو لصالح الطبقات ذات الدخل المرتفع .

يتبين من بيانات معامل جيني الأصلي في دراسة " هناء خير الدين و هبة الليثى " وتقرير التنمية البشرية ووزارة التخطيط ، عدم قبول فرضية كوزنتس في الاقتصاد المصري خلال خطط التنمية في النصف قرن الأخير ، وقد يرجع ذلك إلى عدم وضوح الهدف الضروري والهدف الكافي أو تضاربهما في برامج التنمية لدى صانعي السياسة الاقتصادية التي تم تنفيذها في مصر ، كذلك عجز مؤشر جيني عن القياس الصحيح لعدم قدرته بصورته الأصلية على الربط بين مصادر النمو والطبقة المستهدفة من هذا النمو وبالتالي عدالة التوزيع .

٢/٢- تقدير معامل جيني المعدل في الاقتصاد المصري .

يتناول هذا الجزء من الدراسة تقدير معامل جيني المعدل في الاقتصاد المصري خلال خطط التنمية الاقتصادية ، وقيم هذا المعامل - والتي تتراوح بين الصفر والواحد كما في المعامل الأصلي – تشير إلى هدف أولويات النمو وعدالة التوزيع في نفس الوقت ، مما يعطى أداة تحليلية هامة لتقييم هذه البرامج أو للتنبؤ بنتائجها خلال فترات مستقبلية ، مع تدعيم النتائج كما سبقت الإشارة إلى ذلك من خلال ما يعرف بأداة كفاءة النمو المحابي للفقراء . ويوضح الجدول رقم (٢-٥) معامل جيني المعدل في الاقتصاد المصري والذي تم حسابه وفقا للبيانات الموجودة بالملحق الإحصائي .

جدول رقم (٢-٥)

معامل جيني المعدل في الاقتصاد المصري خلال خطط التنمية من ١٩٧٦/٧٥ إلى ٢٠٠٥/٢٠٠٤

خطط التنمية / معامل جيني المعدل	١٩٧٦/١٩٧٥ - ١٩٨٢/٨١	١٩٨٢/٨١ – ١٩٨٧/٨٦	١٩٨٧/٨٦ – ١٩٩٢/٩١	١٩٩٢/٩١ – ١٩٩٧/٩٦	١٩٩٧/٩٦ – ٢٠٠٥/٢٠٠٤
معامل جيني المعدل (محسوب وفقاً للمعادلة المقترحة)	٠.٣٢	٠.٤٣	٠.٦٧	٠.٦٦	٠.٥٠

المصدر : الجدول من أعداد الباحث وفقا للبيانات الموجودة في الملحق الإحصائي .

يتبين من تحليل الجدول رقم (٢-٥) ارتفاع قيمة معامل جيني المعدل خلال فترات التنمية ، ثم انخفض بعد ذلك ، وقد اختلف هذا المعدل بنسبة كبيرة عن معامل جيني الأصلي والمحسوب في الدراسات السابق الإشارة إليها ، ويرجع هذا

الاختلاف إلى ربطه بمصادر النمو ، من خلال التغيرات في الإنتاجية والعمالة ، ومن ثم يعطى حسابات تراكمية للخلل في عدالة التوزيع . ويمكن رسم منحنى كوزنتس وفقا لهذه البيانات المحسوبة لمعامل جيني المعدل لإعادة النظر في الفرضية في الاقتصاد المصري. . ويمكن عرض بيانات منحنى كوزنتس كما في الجدول رقم (٢-٦) .

جدول رقم (٢-٦)

معامل جيني المعدل ومعدل النمو في الاقتصاد المصري خلال خطط التنمية من ١٩٧٦/٧٥ إلى ٢٠٠٥/٢٠٠٤

خطط التنمية / معامل جيني المعدل	١٩٧٦/١٩٧٥ - ١٩٨٢/٨١	١٩٨٢/٨١ - ١٩٨٧/٨٦	١٩٨٧/٨٦ - ١٩٩٢/٩١	١٩٩٢/٩١ - ١٩٩٧/٩٦	١٩٩٧/٩٦ - ٢٠٠٥/٢٠٠٤
معدل النمو الاقتصادي . بيانات وزارة التخطيط .	٩.٢	٦.٣	١.٩	٥.٣	٤.٤
معامل جيني المعدل (محسوب وفقا للمعادلة المقترحة)	٠.٣٢	٠.٤٣	٠.٦٧	٠.٦٦	٠.٥٠

المصدر : تم الحصول على معدل النمو الاقتصادي من بيانات وزارة التخطيط : مرجع سبق ذكره .

ويوضح الشكل رقم (٢-٣) منحنى كوزنتس في الاقتصاد المصري خلال خطط التنمية المختلفة .

ويطرح الباحث السؤال التالي: هل يمكن التأكد من صحة التغير الحادث في معامل جيني المعدل والمعروض بالجدول رقم (٢-٥) لصالح الطبقات الفقيرة ؟ تتطلب الإجابة على هذا السؤال معرفة نسبة الفقراء إلى إجمالي السكان والمقدرة في العديد من الدراسات ، ومن ثم إجراء المقارنة بين ما حدث من تغيرات في معامل جيني المعدل ، والتغير في نسب الفقر .

شكل رقم (٢-٣)
معامل جيني المعدل ومعدل النمو في الاقتصاد المصري
خلال خطط التنمية من ١٩٧٦/٧٥ إلى ٢٠٠٥/٢٠٠٤ (منحنى كوزنتس)

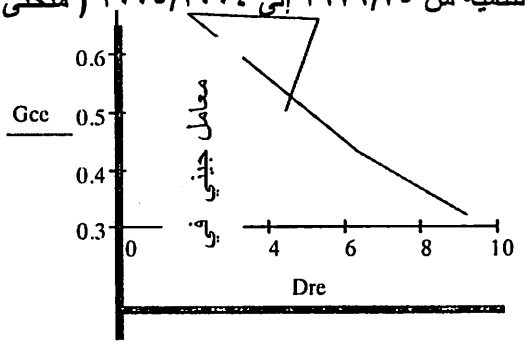

معدل النمو الاقتصادى

يتبين من الشكل رقم (٢-٣) أنه لا يتوافق ومنحنى كوزنتس ، وقد يرجع ذلك إلى عدم وجود أولويات واضحة بين هدف النمو وعدالة التوزيع في الاقتصاد المصري خلال خطط التنمية . ويوضح الجدول رقم (٢-٧) التغيرات في نسبة الفقراء وفقا لتقدير كل من : إبراهيم العيسوي ، وكريمة كريم ، كما في دراسة العيسوي عن الاقتصاد المصري في ثلاثين عاما ودراسات أخرى ودراسة البنك الدولي في بعض السنوات[٣٣]

جدول رقم (٢-٧)
تقديرات متعددة لنسبة الفقراء إلى جملة السكان في مصر .

التقديرات	٧٤ – ١٩٧٥	/٨١ ١٩٨٢	١٩٩١/٩٠		١٩٩٦/٩٥			٢٠٠٠/٩٩	/٠٤ ٢٠٠٥
المتوسط العام	العيسوي	كريم	العيسوي	كريم	Ehdr	WB	Cardiff	WB Ehdr 2004	Ehdr 2005
المتوسط العام	٣٨.٦	٤٣.٣	٤٠.٣	٤٦.٢	٤٨	٥١.١	٤٤.٣	٤٢.٦	٢٠.٢

المصدر : د. إبراهيم العيسوي " الاقتصاد المصري في ثلاثين عاما " المكتبة الأكاديمية، القاهرة ، ٢٠٠٧ ، ص ٥٤٣ .

يتبين من تحليل بيانات الجدول رقم (٢-٧) ، أن التغيرات في نسب الفقر تسير في نفس الاتجاه لمعامل جيني المعدل والمحسوب خلال نفس الفترات ، مما يعطى ثقة أعلى في حسابات معامل جيني بالطريقة المقترحة . لكن علينا أن نتأكد من أهداف

خطط التنمية في مصر وما إذا كان الهدف الضروري هو النمو بينما كانت عدالة التوزيع هى الهدف الكافي ، أو بمعنى أوضح هل كانت أولويات خطط التنمية النمو ثم العدالة أو العكس ، ومن ثم يعطى تدعيما أكثر لنتائج معامل جيني المعدل ، وهذا ما سوف يعرض في الجزء التالي من الدراسة .

٣/٢- كفاءة النمو المحابي للفقراء في الاقتصاد المصري .

سوف يتم حساب مقياس كفاءة النمو المحابي للفقراء خلال برامج التنمية في مصر خلال الفترات المختلفة من ١٩٧٥ إلى ٢٠٠٥ ، وفقا للمعادلة المعروضة في الجزء الأول من الدراسة واتجاهات المؤشر المعروضة في الجدول رقم (١- ٢) . و يمكن عرض بيانات حسابات هذا المؤشر كما في الجدول رقم (٢-٨) معتمدا على بيانات الجدولين أرقام (٢-٣) ، (٢-٧) مع إضافة بيان معدل من تقرير الاقتصاد المصري ٢٠٠٧ .

جدول رقم (٢-٨)

البيانات المعدة عن الفقراء ومعدل النمو ومعامل جيني في مصرلحساب كفاءة النمو المحابي للفقراء

برامج التنمية في مصر	مستويات الفقر					معدل النمو	معامل جيني
	العيسوي	كريم	Ehdr (WB)	Cardiff	تقرير الاقتصاد المصري		
١٩٧٥/٧٤	٣٨.٦					٩.٢	٠.٣٧
١٩٨٢/٨١	٤٣.٣					٦.٣	٠.٣٢
١٩٩١/٩٠	٤٠.٣	٤٦.٢				١.٩	٠.٣٤
١٩٩٦/٩٥			٤٨ ، ٥١.١	٤٤.٣		٥.٣	٠.٣٣٨
٢٠٠٠/٩٩			٤٢.٦			٣.٢	٠.٣٦٦
٢٠٠٥/٠٤					٤٠.٥	٤.٤	٠.٣٧٥

المصدر : بيانات من الجدول رقم (٢-٣) ، (٢-٧) . معهد التخطيط القومي " الاقتصاد المصري ٢٠٠٧ " القاهرة ، ديسمبر ٢٠٠٧ ، ص ٧١ .

ويوضح الجدول رقم (٢-٩) المرونة الجزئية للنمو و المرونة الجزئية للعدالة .

جدول رقم (٢-٩)
المرونة الجزئية للنمو والمرونة الجزئية للعدالة

برامج التنمية في مصر	مستويات الفقر (المعدلة والمختارة)	معدل النمو	معامل جيني	المرونة الجزئية للنمو	المرونة الجزئية للعدالة
١٩٧٥/٧٤	٣٨.٦	٩.٢	٠.٣٧	———	———
١٩٨٢/٨١	٤٣.٣	٦.٣	٠.٣٢	٠.٣٥٥٦ -	٠.٧٩١٥ -
١٩٩١/٩٠	٤٣.٢٥	١.٩	٠.٣٤	٠.٠٠٧١٦	٠.٠١٨٤ -
١٩٩٦/٩٥	٤٧.١٣	٥.٣	٠.٣٣٨	٠.٠٩٠٨	١٤.٥٦٧ -
٢٠٠٠/٩٩	٤٢.٦	٣.٢	٠.٣٦٦	٠.٢١٦٢	١.٣٩٢١ -
٢٠٠٥/٠٤	٤٠.٢	٤.٤	٠.٣٧٥	٠.١٥٩٩ -	٢.٠٨٦٧ -

يلاحظ على الجدول رقم (٢-٩) أنه لا يمكن حساب المرونات في الفترة الأولى لعدم توافر البيانات عن الفترة السابقة لها ، كذلك انعكاس نتائج البرنامج يكون على الفترة التالية .

ويوضح الجدول رقم (٢-١٠) حساب كفاءة النمو المحابي للفقراء .

جدول رقم (٢-١٠)
حساب كفاءة النمو المحابي للفقراء في مصر
(من خلال المرونة الجزئية للنمو والمرونة الجزئية للعدالة)

برامج التنمية في مصر (١)	المرونة الجزئية للعدالة / المرونة الجزئية للنمو (٢)	كفاءة النمو المحابي للفقراء = ١ + عمود (٢)	اتجاهات النمو
١٩٧٥/٧٤			
١٩٨٢/٨١	٢.٢٢٥٨	٣.٢٢٥٨	محابي للفقراء
١٩٩١/٩٠	٢.٥٦٩٨ -	١.٥٦٩٨ -	ضد الفقراء
١٩٩٦/٩٥	١٦٠.٤٢ -	١٥٩.٤٢ -	ضد الفقراء
٢٠٠٠/٩٩	٦.٤٣٨٩ -	٦.٤٣٨٩ -	ضد الفقراء
٢٠٠٥/٠٤	١٣.٠٥	١٤.٠٥	محابي للفقراء

يتبين من تحليل الجدول رقم (٢-١٠) الآتي :-

١- برامج التنمية في ١٩٧٥/٧٤ إلى ٨٠ / ١٩٨١ ، ٩٩/٢٠٠٠ إلى ٠٤/٢٠٠٥ ، كانت محابية للفقراء ومن ثم هدف العدالة كان الهدف الضروري بينما النمو كان الهدف الكافي .

٢- برامج التنمية في ١٩٨٢/٨١ إلى ١٩٩١/٩٠ ، ١٩٩١/٩٠ إلى ٩٥ / ١٩٩٦ ، ٩٥ / ١٩٩٦ إلى ٩٩ / ٢٠٠٠ ، كانت ضد الفقراء ومن ثم هدف النمو كان الهدف الضروري بينما كانت العدالة الهدف الكافي.

٣- توافقت النتائج التي يشير إليها الجدول مع النتائج التي توصل إليها معامل جيني المعدل والذي يربط بين مصادر النمو وعدالة التوزيع ، ومن ثم يعطى مؤشرا مركبا للعدالة والنمو ومن منهما الهدف الضروري والهدف الكافي .

٣- النتائج والتوصيات .

يتعرض هذا الجزء من الدراسة إلى أهم النتائج التي توصل إليها الباحث والتوصيات التي يمكن الخروج بها بما يفيد صانعي السياسات الاقتصادية عند صياغتهم للسياسات التنموية المناسبة .

النتائج .

تتمثل نتائج الدراسة في : -

١- أهمية التعامل مع زيادة مستوى المعيشة من خلال مقياسين : (أ) الزيادة في الدخل الفردي الحقيقي (ب) التوزيع العادل أو ما يطلق عليه عدالة التوزيع .

٢- لا توجد نظرية للنمو أو نموذج للتنمية في الفكر التقليدي والحديث يربط بين مصادر النمو وعدالة التوزيع .

٣- توجد أهمية كبرى لتحديد الأولويات الضرورية والكافية لبرامج التنمية (النمو أو العدالة) .

٤- معامل جيني لا يعكس إلا العدالة فقط في توزيع الدخل ، وهو تقرير لوضح تحقق ، لذا أمكن تطويره للربط بين النمو وعدالة التوزيع ، ومن ثم يمكن استخدامه للتنبؤ بالنتائج المتوقعة ، والحكم على كفاءة النمو ومدى تحقيقها للهدف الضروري والهدف الكافي .

٥- تم طرح صورة معدلة لمعامل جيني من خلال إحلال مستوى العمالة محل السكان ، والإنتاجية محل الدخل ، ويرجع ذلك إلى : (أ) العمالة هى المحور المهم في السكان وأن أية شريحة سكانية تحصل على دخلها من خلال الجزء العامل بها . (ب) الإنتاجية تعكس أهم مصادر النمو على اعتبارها أنها النتيجة الهامة للنمو .

٦- تم إضافة مقياس تكميلي لمعامل جيني ، كفاءة النمو المحابي للفقر ، ليعطى مؤشرا تأكيديا على صحة النتائج المحققة من معامل جيني المعدل .

٧- لم تتحقق فرضية كوزنتس في الاقتصاد المصري ، وقد يرجع ذلك إلى عدم وضوح أولويات برامج التنمية ، وكذلك اضطراب هذه البرامج .

٨- توافقت نتائج معامل جيني المعدل مع رؤية صانعي برامج التنمية في مصر وفقا للأهداف وأولوياتها . ومن ثم أعطى تفسيرات صحيحة لنتائج هذه البرامج .

التوصيات .

تتمثل أهم التوصيات في : -

١- تحديد أولويات برامج التنمية وأيهما هدف ضروري النمو أو العدالة وما الهدف الكافي .

٢- ضرورة الربط بين مصادر النمو والعدالة في برامج التنمية .

٣- استخدام مقياس معامل جيني المعدل ، ومقياس كفاءة النمو المحابي للفقراء لتقييم برامج التنمية .

المراجع

١- المراجع العربية :

١- إبراهيم العيسوي و آخرين " **الأسس النظرية والمنهجية لسيناريوهات مصر ٢٠٢٠** " أوراق مصر ٢٠٢٠ ، العدد ٩ ، منتدى العالم الثالث – مكتبة الشرق الأوسط ، القاهرة ، ١٩٩٩ .

٢- إبراهيم العيسوي " **الاقتصاد المصري في ثلاثين عاما** " المكتبة الأكاديمية، القاهرة ، ٢٠٠٧ .

٣- حسين عمر " **الرفاهية الاقتصادية** " دار الفكر العربي ، القاهرة ، ١٩٩٩ .

٤- مالكولم جبلز وآخرون " **اقتصاديات التنمية** " ترجمة : د. طه عبد الله منصور ، د. عبد العظيم مصطفى ، دار المريخ .

٥- سيمون كوزنتس " **النمو الاقتصادي الحديث** " دار الآفاق الجديدة ، بيروت .

٦- شريف محمد على " الفقر وتوزيع الدخل في مصر : المفهوم ، الحجم ، السياسات " **مصر المعاصرة ، العدد ١٤٩٠ ، ابريل ٢٠٠٨** .

٧- محمود محي الدين " **في التنمية المالية وأثرها على النمو الاقتصادي** " كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة ، سلسة أوراق بحثية ، العدد رقم ١٥ .

٨- وجدي حسين " **الإنماء الاقتصادي منهج التطوير الهيكلي** " مركز النشر بكلية التجارة جامعة المنصورة ، ٢٠١٠ .

٩- هناء خير الدين و هبة الليثى " **العلاقة بين النمو الاقتصادي وتوزيع الدخل والحد من الفقر في مصر ١٩٩١/٩٠- ٢٠٠٥/٢٠٠٤** " ورقة عمل رقم ١١٥ ، المركز المصري للدراسات الاقتصادية ، القاهرة ، ٢٠٠٦ .

٢- المراجع الأجنبية :

10 - A . Maizels " **Industrial Growth and World Trade** " Cambridge University ، Press ، 1963 .

11- Bardhan ، Pranab " **Alternative Approaches to Developing Countries** " in Chenery ، Hollis and T . N . Srinivasan (eds.) Handbook of Development Economics . Vol. I، Elsevier Science Publishers ، 1988.

12 - A . Solimano " **Social Inequality : Values ، Growth and State** " Michigan ، The University of Michigan Press ، 1998 .

13 - B . Jovanovic " **Growth Theory** " (NBER) Working Paper No. W 7468 .

14 - Baier S. ، G. Dweyer and R. Tamura (2002) " **How Important are Capital and Total Factor Productivity for Economic Growth** ? " FRE Atlanta Working Paper No. 2002.02 Available at www.SSRN.com

15 - Easterly، W. **"National Policies and Economic Growth : A Reappraisal"**; Working Paper no. 27، Center for Global Development (2003) .

16 - Easterly، W. **"The Lost Decades: Developing Countries"** Stagnation in Spite of Policy Reform : 1980 - 98»: Journal of Economic Growth، vol.6 (2001) .

17 - Edgar Pardo-Beltran " **Effect Income Distribution on Growth** " CEPA New School University ، Working Paper -16 ، 2002 .

18 - Deininger، K.، and L. Squire **"Measuring Inequality**: A New Data-Base"; World Bank Economic Review، vol. 10، no. 3 ، (1996) .

19 - G . J . Stigler " The Development of Utility Theory " **Journal of Political Economy ، Aug . 1950 .**

20 - Harberger ، Amold C. " **Perspective in Capital and Technology in Less-Developed Counters** " in M.F.R. Artis and R. Nobay (eds.) Contemporary Economic Analysis ، London Croom Held ، 1978،CH.3 .

21 - George R . G . Clarke " **More Evidence on Income Distribution and Growth** " Journal of Development Economics Vol. 47 (1995)

22 - F . Bourguignon " **The Poverty ، Growth ، Inequality Triangle** " Word Bank Washington ، D . C. 2004 .

23 - Li، H.، Squire، L.، and H. Zou **"Explaining International and Intertemporal Variations in Income Inequality"**; Economic Journal; vol. 108 ، (1998) .

24 - Michal Kalecki " Select Essay on the Dynamic of the Capitalist Economy ، 1933 – 1970 " **Cambridge University Press ، Cambridge** ، 1971 .

25 - M. Todaro and S . Smith " **Economic Development** " Tenth Edition ، Pearson Addison – Wesley ، 2009 .

26 - Moshe Syrquin " **Pattern of Structural Change** " in Chenery ، Hollis and T . N. Srinivasan (eds.) Handbook of Development Economics . Vol. I ، Elsevier Science Publishers ، 1988 .
27 - R . Barro " Inequality and Growth in Panel of Counters " **Journal of Economic Growth ، Vol. 5 ، 2000 .**
28 - Ravallion، M.، and S. Chen، **"Measuring Pro-Poor Growth"**; Economic Letters، vol. 78 (2001) .
29 - R . Lucas " On the Mechanics of Economic Development " **Journal of Monetary Economics ، Vol. 22 .**
30 - Robert M . Solow " A Contribution to the Theory of Economic Growth " Quarterly **Journal of Economics ، Vol. 70 ، 1956 .**
31 - W . A . Lewis " **Unlimited Supply of Labor Theory** " Manchester School of Economics and Social Studies ، May 1954 .
32 - World Bank " **World Development Report، 1991** " Washington ، D. C.، 1991 .
33 - W . W . Rostow " **The Stages of Economic Growth** " Cambridge University ، Press ، 1960.

الملحق الإحصائي

جدول رقم (□)

معدلات النمو السنوي المتوسطة للناتج والإنتاجية وقوة العمل والتشغيل ومعدلات البطالة

الفترات	معدل نمو ن.م.إ	معدل نمو إنتاجية المشتغل	معدل نمو قوة العمل	معدل نمو الإنتاجية + معدل نمو قوة العمل	معدل نمو التشغيل	معدل البطالة
(١) ١٩٧٥-١٩٨١/٨٠	٨.٦	٦.٧	٢.١	٨.٨	٣.٩	٢.٥
(٢) ١٩٨٢/٨١-١٩٨٧/٨٦	٥.٨	٣.١	٣.١	٦.٢	٢.٧	٥.١
(٣) ١٩٨٧/٨٦-١٩٩٢/٩١	٤.٠	٢.١	٣.٢	٤.٤	٢.٨	٧.٤
(٤) ١٩٩٢/٩١-١٩٩٧/٩٦	٤.٣	٢.٠	٢.٨	٤.٨	٢.٩	٩.٢
(٥) ١٩٩٧/٩٦-٢٠٠٢/٢٠٠١	٤.٤	١.٨	٢.٦	٤.٤	٢.٢	٨.٨
(٦) ٢٠٠٢-٢٠٠٣						٩.٩
١٩٧٥-٢٠٠٢/٢٠٠٣	٥.٦	٣.٢	٢.٩	٦.١	٢.٤	++

المصدر : وزارة التخطيط نشرات مختلفة: البنك الدولي " مؤشرات التنمية الدولية " اعداد مختلفة: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء " مسح القوة العاملة بالعينة "

جدول رقم (٢)
معدلات الاستثمار الإجمالية ومساهمات القطاعات

السنة	معدل الاستثمار الاجمالى		معدل الاستثمار (التخطيط)		المساهمة النسبية فى الاستثمار الاجمالى (التخطيط)	
	البنك الدولي	التخطيط	ق ع	ق خ	ق ع	ق خ
١٩٧٤	٢٢.٧٤	١٥.٤	١٣.٩	١.٥	٩٠.١	٩.٩
١٩٧٥	٣٣.٣٧	٢٤.٢	٢٠.٧	٣.٥	٨٥.٦	١٤.٤
١٩٧٦	٢٨.٣٩	٢١.٩	١٧.٤	٤.٥	٧٩.٤	٢٠.٦
١٩٧٧	٢٩.١٧	٢٢.٨	١٨.٣	٤.٥	٨٠.٢	١٩.٨
١٩٧٨	٣١.٦٦	٢٧.٥	٢٢.٦	٤.٨	٨٢.٤	١٧.٦
١٩٧٩	٣٢.٨٥	٢٩.٨	٢٢.٧	٧.١	٧٦	٢٤
١٩٨١/٨٠	٢٩.٥١	٣٢.٦	٢٢.٥	١٠.١	٦٩	٣١
١٩٨٢/٨١	٣٠.٠٨	٢٨	١٩.٦	٨.٤	٧٠	٣٠
١٩٨٣/٨٢	٢٨.٧٣	٣١.٧	١٩	١٢.٧	٦٠	٤٠
١٩٨٤/٨٣	٢٧.٤٨	٢٩.٢	١٧.٤	١١.٨	٥٩.٦	٤٠.٤
١٩٨٥/٨٤	٢٦.٦٨	٢٨.٧	١٧.٥	١١.٢	٦٠.٩	٣٩.١
١٩٨٦/٨٥	٢٣.٧١	٢٩.٧	١٨.٧	١١	٦٣	٣٧
١٩٨٧/٨٦	٢٦.٠٨	٢٨.٦	١٧.٥	١١.١	٦١.٣	٣٨.٧
١٩٨٨/٨٧	٣٤.٩٢	٣٤.١	٢١.٩	١٢.٢	٤٦.٣	٣٥.٧
١٩٨٩/٨٨	٣١.٧٧	٣١.٢	١٤.٩	١٦.٣	٤٧.٩	٥٢.١
١٩٩٠/٨٩	٢٨.٨١	٢٧.٢	١٤.٨	١٢.٤	٥٤.٥	٤٥.٥
١٩٩١/٩٠	٢١.١٧	٢٧	١٧.٨	٩.٢	٦٥.٩	٣٤.١
١٩٩٢/٩١	١٨.١٩	٢٣.٣	١٤.٩	٨.٤	٦٣.٩	٣٦.١
١٩٩٣/٩٢	١٦.٢٢	٢٠.٨	١٤.١	٦.٧	٧٦.٨	٣٢.٢
١٩٩٤/٩٣	١٦.٥٧	٢٢.٨	١٦.٤	٦.٤	٧٢	٢٨
١٩٩٥/٩٤	١٧.٢١	٢٢.٥	١٤.٦	٧.٩	٦٤.٩	٣٥.١
١٩٩٦/٩٥	١٦.٦	٢٣.٩	١٤.٩	٩	٦٢.٣	٣٧.٧
١٩٩٧/٩٦	١٨.١٦	٢٦.٧	١٥.٧	١١	٥٨.٨	٤١.٢
١٩٩٨/٩٧	٢١.١١	٢١.٩	١٤.٥	٧.٤	٦٦.٣	٣٣.٧
١٩٩٩/٩٨	٢٠.٥٢	٢١.٢	١١.١	١٠.١	٥٢.٥	٤٧.٥
٢٠٠٠/٩٩	١٨.٣٣	١٩	٩.٩	٩.١	٥٢	٤٨
٢٠٠١/٢٠٠٠	١٦.٩٤	١٧.٧	٨.٧	٩	٤٩.٣	٥٠.٧
٢٠٠٢/٢٠٠١	١٦.٩٣	١٧.٧	٩.٣	٨.٣	٥٢.٨	٤٧.٢
٢٠٠٣/٢٠٠٢	١٧.١١	١٥.٤	٨.٣	٧.١	٥٣.٨	٤٦.٢
٢٠٠٤/٢٠٠٣		١٦.٤	٩.٤	٧	٥٧.٣	٤٢.٧

المصدر : World Bank " World Development Indication 2005 " CD-ROM
: وزارة التخطيط " وثيقة مرجعية عن أهم متغيرات الاقتصاد القومي عن الفترة من ١٩٦٠/٥٩ – ١٩٩٩/٢٠٠٠ ، خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية ٢٠٠٤/٠٣ – ٢٠٠٥/٠٤ " موقع الوزارة الرسمي
www.mop.gov.eg

جدول (٣)
تطور إنتاجية المشتغل في القطاعين العام والخاص والاقتصاد الوطني

السنوات	إنتاجية المشتغل بالجنيه			السنوات	إنتاجية المشتغل بالجنيه		
	ق ع	ق خ	اجمالى		ق ع	ق خ	اجمالى
٨٢/٨١	٢٣٦١.٥	١٨٣٣.١	٢٠٤٥.٨	٩٤/٩٣	٢٩٤٩.١	٢٢٦٨.٦	٢٥٢٧.٢
٨٣/٨٢	٢٤٩٤.٤	١٨٧٢.٤	٢١١٩.٧	٩٥/٩٤	٢٩٧٠.٤	٢٣١٣.٩	٢٥٦٠.٢
٨٤/٨٣	٢٦٨٣	١٩٤٠.٨	٢٢٣٢.٦				
٨٥/٨٤	٢٩٠٤.٧	١٩٦٧.١	٢٣٣٢.٥	٩٦/٩٥	٢٩٩٣.٧	٢٣٦٤.٦	٢٥٩٨.٩
				٩٧/٩٦	٢٨٧٢.٤	٢٤٧٦.٢	٢٦٢٠
٨٦/٨٥	٢٩٤٩	١٩٨٤.١	٢٣٥٥.١	٩٨/٩٧	٢٧٩٧.٦	٢٥٧٢.٥	٢٦٥٣.١
٨٧/٨٦	٢٩١٨.٥	٢٠٤٨.٨	٢٣٨٠.٧	٩٩/٩٨	٢٦٨٥.٥	٢٧٢٥.٧	٢٧١١.٥
٨٨/٨٧	٢٩٦٠.٨	٢٠٨٥.٤	٢٤١٨.١	٢٠٠٠/٩٩	٢٦٣٩.٦	٢٨٤٩.٧	٢٧٧٦.٥
٨٩/٨٨	٢٩٧٤.٣	٢١٤٠.٥	٢٤٥٧.٤				
٩٠/٨٩	٢٨٨٠.١	٢٢٤٥.١	٢٤٩٣.٩	٢٠٠١/٢٠٠٠	٢٦٧٦.٣	٢٨٧١.٦	٢٨٠٤.٩
				٢٠٠٢/٢٠٠١	٢٧٢٨.٦	٢٨٩٤.٦	٢٨٣٩.١
٩١/٩٠	٢٩٢٠.٦	٢٢٥٥.٧	٢٥١١				
٩٢/٩١	٢٩٠٢	٢٢٣٥.٦	٢٤٩٢.١				
٩٣/٩٢	٢٨٨٦.٩	٢٢٦٧.٢	٢٥٠٥.٤				

المتوسط السنوى لإنتاجية المشتغل بالجنيه				معدل تغير السنوي المتوسط			
السنوات	ق ع	ق خ	اجمالى	السنوات	ق ع	ق خ	اجمالى
٨٢/٨١- ٨٥/٨٤	٢٦١٤.٣	١٩٠٥.٣	٢١٨٥.٨	٨٢/٨١- ٨٥/٨٤	٧.١	٢.٣	٤.٤
٨٦/٨٥- ٩٠/٨٩	٢٩٣٥.٧	٢١٠٣.٨	٢٤٢٣	٨٦/٨٥- ٩٠/٨٩	٠.٦-	٣.١	١.٤
٩١/٩٠- ٩٥/٩٤	٢٩٢٦.٤	٢٢٦٩.١	٢٥١٩.٩	٩١/٩٠- ٩٥/٩٤	٠.٤	٠.٦	٠.٥
٩٦/٩٥- ٢٠٠٠/٩٩	٢٧٩٦.٢	٢٦٠٦	٢٦٧٤.٢	٩٦/٩٥- ٢٠٠٠/٩٩	٣.١-	٤.٨	١.٧
٢٠٠١/٠٠- ٢٠٠٢/٠١	٢٧٠٢.٥	٢٨٨٣.٣	٢٨٢٢.٢	٢٠٠١/٠٠- ٢٠٠٢/٠١	١.٩	٠.٨	١.٢
				٨٢/٨١- ٠٢/٠١	٠.٧	٢.٣	١.٦

المصدر : وزارة التخطيط " سبق ذكره " .

جدول (٤)

معدلات النمو السنوية للتشغيل والناتج المحلى الإجمالي بالأسعار الثابتة

السنة	التشغيل	التشغيل	ن.م.ا	نمو التشغيل – نمو ن.م.ا	
	(و.ت.)	(ج.م.ت.)	(و.ت.)	(و.ت.)	مختلط
عمود	(١)	(٢)	(٣)	(٤)=(١)-(٣)	(٥)=(٢)-(٣)
١٩٧٦	٢		١٣.٣	١١.٣-	—
١٩٧٧	٢.٧		٩	٦.٣-	—
١٩٧٨	٣.٣	٢.٧	٨.٦	٥.٣-	٥.٩-
١٩٧٩	٣.٢	٢.٢	٤.٥	١.٣-	٢.٣-
٨١/٨٠	٤.٢	٢.٤	١٨.١	١٣.٩-	١٥.٧-
٨٢/٨١		١.٩			—
٨٣/٨٢	٢.٦	١٣.٩	٥.١	٢.٥-	٨.٨
٨٤/٨٣	٢.٥	٢.٥	٩.٧	٧.٢-	٧.٢-
٨٥/٨٤	٢.٧		٥.٨	٣.١-	—
٨٦/٨٥	٢.٧		٤.٧	١-	—
٨٧/٨٦	٢.٨		٣.٨	٢.٧-٠	—
٨٨/٨٧	٢.٨		٥.٥	٢.١-	—
٨٩/٨٨	٢.٨		٤.٩	٣-	٩.٥-
٩٠/٨٩	٢.٧	٣.٨-	٥.٧	١.٥	٤.٨-
٩١/٩٠	٢.٦	٣.٧-	١.١	١.٤-	٠.٤-
٩٢/٩١	٢.٧	٤.١	٤.٥	٠.٩-	٠.٨-
٩٣/٩٢	٢.٠٠	٢.١	٢.٩	١-	٠.٤-
٩٤/٩٣	٣.٠٠	٣.٦	٤	١.٥-	٣.٩-
٩٥/٩٤	٣.١	٠.٧	٤.٦	١.٩-	٣.٣-
٩٦/٩٥	٣.١	١.٧	٥	٢.٣-	٤.١-
٩٧/٩٦	٣.٢	١.٤	٥.٥	٣.٦-	٣.٤-
٩٨/٩٧	٢	٢.٢	٥.٦	٣.٥-	٢.٦-
٩٩/٩٨	٢.٦	٣.٥	٦.١	٢.٨-	٢.٧-
٢٠٠٠/٩٩	٢.٦	٢.٧	٥.٤	١.٥-	١.٤-
٢٠٠١/٢٠٠٠	٢	٢.١	٣.٥	١.٢-	١.٥-
٢٠٠٢/٢٠٠١	٢	١.٧	٣.٢	٠.٣-	—
٢٠٠٣/٢٠٠٢	٢.٨		٣.١	١.٥-	
٢٠٠٤/٢٠٠٣	٢.٦		٤.١	٢.٧-	
٢٠٠٥/٢٠٠٤	٢.٤		٥.١		

المصدر : وزارة التخطيط " سبق ذكره ": الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء " سبق ذكره " .

الهوامش :

[1] - World Bank " World Development Report, 1991 " Washington , D. C. 1991 .

[2] - M. Todaro and S . Smith " Economic Development " Tenth Edition , Pearson Addison – Wesley , 2009 .

[٣] - فإذا لم يكن هناك نمو ، فانه يمكن لبعض الناس إن يكونوا في حالة أفضل وذلك عن طريق واحد وهو حصولهم على دخل أو الأصول من الآخرين .

[٤] - مالكولم جبلز وآخرين " اقتصاديات التنمية " ترجمة : د. طه عبد الله منصور ، د. عبد العظيم مصطفى ، دار المريخ ، ص ١٣٣ .

[٥] - محمود محي الدين " في التنمية المالية وأثرها على النمو الاقتصادي " كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة ، سلسلة أوراق بحثية ، العدد رقم ١٥ ص ٢-٦ .

[6] - M. Todaro and S . Smith " Economic Development " Op , Cit , Pp . 195 – 225 .
[٧] - إبراهيم العيسوي و آخرين " الأسس النظرية والمنهجية لسيناريوهات مصر ٢٠٢٠ " أوراق مصر ٢٠٢٠ ، العدد ٩ ، منتدى العالم الثالث – مكتبة الشرق الأوسط ، القاهرة ، ١٩٩٩ ، ص ٧- ١٤ .
[٨] - حسين عمر " الرفاهية الاقتصادية " دار الفكر العربي ، القاهرة ، ١٩٩٩ ، ص ١١٩ – ١٢٢ .
[9] - G . J . Stigler " The Development of Utility Theory " Journal of Political Economy , Aug . 1950 .
[١٠] - وجدي حسين " الإنماء الاقتصادي منهج التطوير الهيكلي " مركز النشر بكلية التجارة جامعة المنصورة المنصورة ، ٢٠١٠ . ص ٢٤ .
[11] - F . Bourguignon " **The Poverty , Growth , Inequality Triangle** " Word Bank , Washington , D . C. 2004 .
[١٢] - المرجع السابق مباشرة .
[13] - R . Barro " Inequality and Growth in Panel of Counters " **Journal of Economic Growth , Vol. 5 , 2000** , PP . 5- 35 .
[14] - Edgar Pardo-Beltran " **Effect Income Distribution on Growth** " CEPA New School University , Working Paper 2002-16 . P 5 .
[15] - George R . G . Clarke " More Evidence on Income Distribution and Growth " **Journal of Development Economics** , Vol. 47 (1995) Pp . 403 – 427 .
[16] - Edgar Pardo-Beltran " Effect Income Distribution on Growth " **Op, Cit** . P 6 .
[17] - Bardhan , Pranab " Alternative Approaches to Developing Countries " in Chenery , Hollis and T . N . Srinivasan (eda.) **Handbook of Development Economics . Vol. I** . , Elsevier Science Publishers , 1988 .
[18] - M. Todaro " Economic Development " **Op , Cit** , Pp . 131 – 139 .
- W . A . Lewis " **Unlimited Supply of Labor Theory** " Manchester School of Economics , and Social Studies , May 1954 , Pp . 139 – 191 .
[19] - Harberger , Amold C. " **Perspective in Capital and Technology in Less-Developed Counters** " in M.F.R. Artis and R . Nobay (eds.) **Contemporary Economic Analysis** , London Croom Held , 1978,CH.3 .
[20] - W . W . Rostow " **The Stages of Economic Growth** " Cambridge University , Press , 1960 .
- A . Maizels " **Industrial Growth and World Trade** " Cambridge University , Press , 1963 .
[21] - Robert M . Solow " **A Contribution to the Theory of Economic Growth** " Quarterly Journal of Economics , Vol. 70 , 1956 , Pp . 65 – 94 .
[22] - Moshe Syrquin " **Pattern of Structural Change** " in Chenery , Hollis and T . N . Srinivasan (eds.) Handbook of Development Economics . **Vol. I** . , Elsevier Science Publishers , 1988 .
[23] - Michal Kalecki " **Select Essay on the Dynamic of the Capitalist Economy** , 1933 – 1970 " Cambridge University Press , Cambridge , 1971 .
[24] - R . Lucas " On the Mechanics of Economic Development " **Journal of Monetary Economics , Vol. 22** , Pp . 2- 42 .
[25] - B . Jovanovic " **Growth Theory** " (NBER) Working Paper No. W 7468 .
[٢٦] - سيمون كوزنتس " النمو الاقتصادي الحديث " دار الأفاق الجديدة ، بيروت .
[27] - A . Solimano " **Social Inequality : Values , Growth and State** " Michigan , The University of Michigan Press , 1998 .

[28] - George R . G . Clarke " More Evidence on Income Distribution and Growth " **Op , Cit** , Pp . 403 – 427 .

[29] - Deininger, K., and L. Squire "Measuring Inequality: A New Data-Base"; **World Bank Economic Review, vol. 10, no.** 3 , (1996) . Pp . 565-591 .
- Li, H., Squire, L., and H. Zou "Explaining International and Intertemporal Variations in Income Inequality"; Economic Journal; vol. 108 , (1998) Pp . 26-43.

[30] - هناء خير الدين وهبة الليثى " العلاقة بين النمو الاقتصادي وتوزيع الدخل والحد من الفقر في مصر، ١٩٩١/٩٠- ٢٠٠٥/٢٠٠٤ " ورقة عمل رقم ١١٥ ، المركز المصري للدراسات الاقتصادية ، القاهرة ، ٢٠٠٦ .

Baier S. , G. Dweyer and R. Tamura (2002) " **How Important are Capital and Total Factor Productivity for Economic Growth** ? " FRE Atlanta Working Paper No. 2002.02 . Available at www.SSRN.com .

[31] - Easterly, W. "**National Policies and Economic Growth** : A Reappraisal"; Working Paper no. 27, Center for Global Development (2003) .
- Ravallion, M., and S. Chen, "**Measuring Pro-Poor Growth**"; Economic Letters, vol. 78 (2001) pp. 93- 99 .
- Easterly, W. "**The Lost Decades: Developing Countries**" Stagnation in Spite of Policy Reform : 1980 - 98»: Journal of Economic Growth, vol.6 (2001), .
- شريف محمد على " **الفقر وتوزيع الدخل في مصر : المفهوم ، الحجم ، السياسات** " مصر المعاصرة ، العدد ١٤٩٠ ، ابريل ٢٠٠٨ . ص ١٩٩ – ٢٤٠ .

[32] - هناء خير الدين و هبة الليثى " العلاقة بين النمو وتوزيع الدخل والحد من الفقر في مصر " **مرجع سبق ذكره** .

[33] - إبراهيم العيسوي " **الاقتصاد المصري في ثلاثين عاما** " المكتبة الأكاديمية ، القـاهرة ، (٢٠٠٧) ص ٥٠٣ – ٥٥٠ .